

## الفصل الثانى

### ٢ / الإطار النظرى والدراسات المرتبطة

- ١/٢ : الإطار النظرى:
- ١/١/٢ : مقدمة عن الإدارة.
- ٢/١/٢ : وظائف الإدارة.
- ٣/١/٢ : الإدارة فى المجال الرياضى.
- ٤/١/٢ : الرياضة والنظم الإجتماعية.
- ٥/١/٢ : الرياضة والنظام السياسى.
- ٦/١/٢ : التعريف بمجلس الشعب.
- ٧/١/٢ : وظائف مجلس الشعب.
- ٨/١/٢ : تصنيف التشريعات.
- ٩/١/٢ : الدور السياسى لمجلس الشعب.
- ١٠/١/٢ : تكوين مجلس الشعب.
- ١١/١/٢ : مدة مجلس الشعب.
- ١٢/١/٢ : مركز مجلس الشعب.
- ١٣/١/٢ : سير العمل داخل مجلس الشعب.
- ١٤/١/٢ : أعضاء مجلس الشعب.
- ١٥/١/٢ : الأجهزة البرلمانية لمجلس الشعب.
- ١٦/١/٢ : التعريف بلجنة الشباب بمجلس الشعب.
- ١٧/١/٢ : وسائل الرقابة البرلمانية داخل لجنة الشباب.

### ٢/٢ : الدراسات المرتبطة:

- ١/٢/٢ : الدراسات المرتبطة العربية.
- ٢/٢/٢ : الدراسات المرتبطة الأجنبية.
- ٣/٢/٢ : تحليل الدراسات المرتبطة.
- ٤/٢/٢ : أوجه الاستفادة من الدراسات المرتبطة.

١/٢: الإطار النظري:

١/١/٢: مقدمة عن الإدارة:

تعد الإدارة علماً من أهم العلوم التي تحتل مكانه رفيعة في الدول المتقدمة ، وتزداد أهميتها بزيادة الأعمال والحاجات في مجال المناشط البشرية واتساعها مما يتطلب تنظيمياً وفهماً دقيقاً لهذه الأعمال حتى يمكن إنجازها بأقل جهد وأسرع وقت وبأكبر كفاءة ممكنة. (٣ : ٢)

والإدارة أصبحت دعامة أساسية وعملية رئيسية تعتمد عليها الهيئات والكوادر الإدارية في تحقيق أهدافها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، والاجتماعية والعسكرية والتعليمية والحكومية لتشبع الحاجات الجماعية والفردية وتزود الجهد الإنساني بالفاعلية اللازمة لصنع التقدم الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الإنسانية ، مستتدة في ذلك على الدعامات القانونية والأسس العلمية والخبرات المرتبطة بالعمل الإداري. (٥١ : ٧)

ويرى سيد الهوارى (١٩٩٦) ، انه ينبغي التفكير في الإدارة كوسيلة وليست غاية في حد ذاتها فهي وسيلة تستخدم بغرض الوصول إلى تحقيق أهداف معينة بناءة ، والإدارة تتكون من وظائف أساسية محددة. وهؤلاء الذين يقومون بأداء هذه العملية المتميزة هم المديرون أو أعضاء مجالس الإدارات أو القادة المنفذين ولتحقيق غرض ما لا بد جمع العقل المفكر والأفراد والموارد والأدوات واستخدام الزمان والمكان للوصول إلى الهدف وبعدها يتم الاهتمام بتحقيق الأهداف المحددة. (٢٨ : ١٥)

والإدارة يجب أن تتم تطبيقاً للأسس العلمية التي تستثمر الإمكانيات المتاحة إلى أقصى حد ممكن ، وأى عمل جماعي لا يعتمد على تلك الأسس يصبح عملاً ارتجالياً يعتمد على التجربة والخطأ الذي يقوم به من الأفراد بغية الوصول إلى تحقيق هدف معين في وقت محدد بوسائل مختارة. (١٦ : ١٠)

وطبقاً لهذه الفلسفة يمكن تعريف الإدارة بكونها: "مرحلة اتخاذ القرارات والرقابة على أعمال القوى الإنسانية بقصد لتحقيق الأهداف السابق تقريرها".

ويشير كمال درويش وآخرون (١٩٩٦) ، نقلاً عن فروست Frost بأن الإدارة هي "فن توجيه النشاط الإنساني". وكذلك نقلاً عن فايول Fayol بأن الإدارة هي: "التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة" ، بينما يرى ادوارد Adward الإدارة بأنها "المراحل المتتابعة من التفكير واتخاذ القرار". (٥١ : ٨ ، ٩)

هذا وقد ذكر جاك دانكان jack danken (١٩٩٤) ، الإدارة بأنها: "عملية توجيهه وقيادة للجهود البشرية في أي مؤسسة لتحقيق هدف معين". (١٧ : ١١)

## ٢/١/٢: وظائف الإدارة:

توجد عدة عناصر رئيسية هي الأفراد والمواد والعدد والآلات والأموال والأسواق وهذه هي العناصر التي يستخدمها المديرون في تحقيق أهداف المشروع.

وللإدارة في سبيل تحقيق أهدافها منوط بها عدد من الوظائف وهذه الوظائف ذكرت في مراجع كثيرة بأسماء مختلفة فكثير من الأحيان يطلق عليها عناصر الإدارة وفي مراجع أخرى يطلق عليها مكونات الإدارة ومراجع أخرى يطلق عليها مقومات الإدارة وأخيراً يطلق عليها دعائم الإدارة ورغم اختلاف الأسماء و المسميات إلا أنها تختلف باختلاف الآراء والاتجاهات الفكرية . (٤٦ : ٧ ، ٨)

لقد قسم فايول الوظائف الرئيسية للإدارة إلى : التخطيط - التنظيم - إصدار الأوامر - التنسيق - الرقابة . (٣٧ : ٣٠)

قسمها سيد الهواري (١٩٩٦) إلى : تخطيط - تنظيم - توجيه - تنسيق - إدارة الأفراد - وضع التقارير - وضع الميزانيات . (٢٨ : ٣٧ ، ٣٨)

ويقسمها أسامة المشد نقلاً عن أحمد موسى إلى سبعة وظائف أساسية : تخطيط - تنظيم - توظيف - توجيه وإشراف - تنسيق - تسجيل - تمويل . (٥ : ١٨٣)

لقد اتفقت الآراء علي أن أهم العمليات الإدارية ما يلي:

- التخطيط.
- التنظيم.
- التوجيه.
- الرقابة.

إن تلك العمليات تشكل الوظائف الإدارية وذلك بما يشمله كل عنصر من عناصر تلك العملية وتختلف الأهمية النسبية لكل منها من زمن لزمان ومن جزء إلى جزء ومن مكان إلى آخر.

فقد يركز الاهتمام نحو وظيفة التنظيم أو ينتقل هذا الاهتمام إلي وظائف أخرى كالتخطيط أو الرقابة أو التوجيه في زمان أو مكان آخر ومن ثم نجد أن الآراء تختلف بخصوص تصميم الوظيفة الإدارية وبخاصة في هذا العصر وذلك نظراً لزيادة تعقد المشروعات والمشاكل المحيطة بها .

إن الهيئات الرياضية باعتبارها متنفس للأفراد لا بد وأن يتوافر لها تخطيط مدروس من خلال تنظيم علمي فعال مع التوجيه التربوي الدائم و التقويم المستمر من خلال القنوات الرقابية المختصة لمنع التلاعب والانحراف وبذلك يمكن أن نساهم جميعاً في تحقيق أهداف الهيئات الرقابية ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال إدارة لها دراية تامة بالمبادئ العامة للإدارة مما يعود ذلك علي الهيئة بالتقدم و النجاح .

## أ. التخطيط: planning

يعد التخطيط عنصراً أساسياً وهاماً من عناصر الإدارة ، إذ أن التخطيط يمثل مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ أي عمل وهو بالتالي ضروري لأنه يزيد من الكفاءة والفاعلية الإدارية. (٢٨ : ٢٥)

فالتخطيط أصبح لا يقتصر الآن على المجال الاقتصادي لزيادة الدخل القومي للدول بفرض تطورها ، بل يمتد إلى كل المجالات الأخرى ، ولذا فالهدف من التخطيط يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف طبيعة المشروعات ، كما أنه يتأثر بمتغيرات عديدة كالزمن والبيئة والظروف المختلفة لكل مجتمع.

والتخطيط يعد من الأعمال الإدارية المعقدة ، كما أنه يعد أهم العمليات الإدارية ، فعملية التخطيط تتعلق بتحديد الأهداف ، ومن ثم المدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف ، وكذلك تحديد السياسات والإجراءات التي توضح طرق استخدام المدخلات وفقاً لبرامج العمل والجدول الزمني المحدد ، وبذلك يكون للتخطيط شقان أو جانبان رئيسيان وهما :

- تحديد الأهداف المراد بلوغها .
- وضع الأساليب والوسائل والإمكانات الضرورية والمطلوب توافرها لتحقيق تلك الأهداف . (٢٨ : ٢٥ ، ٢٦)

### (١) تعريف التخطيط:

تعرف إجلال عبد المنعم (١٩٩٩) بأنه: " مرحلة التفكير في المستقبل والتنبؤ بالمشكلات والإمكانات والاحتياجات والاستعداد لهذا المستقبل ". (١ : ٢٧٣).

كما يرى فايول Fayol بأنه: " التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ". (٢٨ : ٢٦)

ويشير حليم المنيري ، عصام بدوي (١٩٩١) إلى التخطيط بأنه: " عمل افتراضات لما ستكون عليه الأحوال في المستقبل ثم وضع خطة تبين الأهداف المطلوب الوصول إليها والعناصر الواجب استخدامها لتحقيق البحث وطريقة استخدام هذه العناصر وخط السير والمراحل المختلفة الواجب المرور بها والوقت اللازم لتنفيذ الأعمال ". (١٩ : ٨٧)

## (٢) مكونات التخطيط:

### - الأهداف: AIMS

يشير جوليك **Gulick** إلى أن أفضل ضمان لفاعلية الإدارة هو تحديد الفرض أو الهدف بوضوح ، وذلك لأن فاعلية الإدارة تتأثر بانتقاء الأهداف ، فالانتقاء الجيد للأهداف يزيد من فاعلية الإدارة ، والانتقاء العشوائي يقلل من تلك الفاعلية مما يشير إلى عدم الدقة في التخطيط.

فالهدف هو الفرض أو الغاية المراد تحقيقها فهي نقطة الانطلاق في التخطيط إلا أنها تحدد الاتجاه العام للمجهودات الجماعية.

وتتقسم الأهداف إلى:

#### أهداف استراتيجية :

هي تعبر عن النتائج المراد تحقيقها في المستقبل البعيد والتي يطلق عليها أهداف طويلة المدى.

#### أهداف تكتيكية:

هي عن المطلوب تحقيقه من نتائج في الأجل القصير والتي يطلق عليها أهداف قصيرة الأجل.

### - السياسات: Policies

يعرف رالف ديفز السياسات بأنها : " هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي وضعتها القيادة التنفيذية لتسترشد بها المنظمة لضبط الفكر والعمل التنظيمي من أجل الوصول إلى الهدف أو الغاية ، فالهدف يوضح لنا ما نريد أن نحققه والسياسة توضح لنا كيفية التنفيذ ."

ومن جهة أخرى يعرف كيلي على أنها: " مجموعة من القواعد الموضوعية على مستوى عال من السلطة لتوجه القرارات التي تتخذ على مستوى أقل ."

ويعرفها كل من السيد شنتوت وحسن معوض بأنها : " القواعد والمبادئ والأسس التي توضح طريقة العمل لتنفيذ المشروع ."

ومن خلال ما سبق يتضح أن السياسات بمثابة قواعد يصفها المديرين لضبط وتوجيه العمل وتعمل بمثابة خرائط يسترشد بها المرؤسين عند أدائهم لعملهم وبالتالي تقلل من كثرة توقف العمل للسؤال والاستفسار .

### - الإجراءات: Procedures

الإجراءات ما هي إلا خطوات تفصيلية محددة تأتي الخطوة منها بعد الأخرى وفقاً للتتابع زمني ، فالإجراءات توضح بشكل محدد الخطوات الواجب اتباعها بشكل روتيني مما يؤدي إلى انعدام التفكير في المستقبل في كيفية التنفيذ في كل مرة ، ومن ثم يزداد الكفاءة.

ويعرف الدرسون **Alderson** الإجراءات بأنها: " طريقة موضوعة سلفاً عن كيفية تنفيذ أعمال روتينية "

### - الموازنة التقديرية: Budget

إن الميزانية التقديرية هي المظهر المادي للتنبؤ ، فأعداد الموازنة يمثل تجسيدا للخطة الموضوعة لأوجه نشاط المشروع التي وضعت في ضوء التنبؤ بالظروف المستقبلية ووضع تحليل الافتراضات عن المستقبل.

معنى الميزانية يتم تسجيل الاقتراحات التي يكون عن المستقبل في صورة مالية أو كمية أو الاثنين معا فبعد تقسيم الأعمال (الاقتراحات) إلى أوجه النشاط الوظائف المختلفة التي يحتويها المشروع ، يصبح لكل وظيفة أو مجال موضوع لميزانية تقديرية للوظائف ويتم تجميع كافة الموازنات الوظيفية في ميزانية موحدة

### - البرامج الزمنية وجداول العمل: Times Schedules

تعرف على أنها : "مجموعة من العمليات مراد تنفيذها وفقاً لمواعيد محددة والبرامج بكثير من المتغيرات مجرد مواعيد توضع كيفما شاء لمخطط ولكنها ترتبط بكثير من المتغيرات مثل الهدف - الإمكانيات المادية والبشرية - السياسات - الإجراءات - الموارد "

ويوضح سيد الهواري إن البرنامج الزمني: " يوضح العمليات المطلوب تنفيذها مبيناً ميعاد الابتداء والانتهاه لكل عملية تقرر تنفيذها ، فهو وسيلة لربط العمليات المختلفة من أجل تحقيق هدف محدد "

### - خطوات وضع وتنفيذ البرامج الزمنية:

- يجب أن تمر عملية وضع البرامج بعدة خطوات رئيسية وهي تقسيم العمليات المراد انجازها إلى عمليات فرعية ثم تقسيم الأخيرة إلى عمليات أصغر وهكذا ... مما يؤدي إلى تحسين التخطيط وتيسير العمل في الخطة
- يحدد البرنامج الزمني للتنفيذ وفقاً للتسلسل المنطقي للعمليات وكذلك درجة الارتباط بين كل عملية وأخرى.
- اتخاذ قرارات بشأن كيفية تنفيذ العمليات وكم ونوع الإمكانيات المادية والبشرية الواجب استخدامها لتحقيق الأهداف.
- تقدير الوقت اللازم لكل عملية.
- تحديد مواعيد ابتداء وانتهاء كل عملية وربط تلك العمليات ببعضها البعض.
- تحديد المسئول عن تنفيذ البرنامج أو أجزاءه والأفراد الذين يقومون بعملية المتابعة.

## ب. التنظيم: Organization

يعد التنظيم من أهم عناصر العمل الإداري إذ يلزم التخطيط ويتعادل معه في الأهمية فكل منهما ينبع عن الهدف ويقود لتحقيقه ، فالتخطيط هو ما سوف يؤدي من أعمال حتى تصل إلى الهدف ، أما التنظيم فيتضمن إعداد الجهاز اللازم لإنجاز الأعمال ، وتوزيع الواجبات على أعضاء الجماعة بما يحقق للتنسيق بين الجهود على الطريق إلى الأهداف.

والتنظيم هو عملية تحديد الأنشطة المطلوب إنجازها لتحقيق أهداف محددة ، وتحديد الأفراد الذين سيقومون بتنفيذ هذه الأنشطة ، بحيث يتم إسناد النشاط المعين إلى الشخص الذي تتناسب قدراته ومهاراته وخبراته مع متطلبات هذا النشاط وتحديد مراكز المسؤولية والسلطة وأساليب الإشراف والتنسيق بين الأنشطة المختلفة ، بما يحقق الأهداف بأعلى كفاءة وأقل تكاليف. (٤٦: ٥٠)

### (١) تعريف التنظيم:

ويعرف فايول **Fayol** التنظيم بأنه: " إمداد المنشأة بكل ما يساعدها على تادية وظائفها ، من المواد الأولية والعدد ورأس المال والأفراد ، وتستلزم وظيفة التنظيم من المدير إقامة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض وبين الأشياء بعضها ببعض " .

كما يمكن تعريف التنظيم على أنه: " عملية بناء العلاقات بين أجزاء العمل ، ومواقع العمل ، والأفراد من خلال سلطة فعالة بهدف تحقيق الالتحام والترابط وأداء العمل بطريقة جماعية منظمة وفعالة. ( ٢ : ١١٠ )

وترى إجلال عبد المنعم (١٩٩٦) نقلاً عن احمد محمود سامي أن التنظيم هو: " تنسيق الجهود البشرية لتحقيق أهداف المنظمة بأعلى كفاءة وأقل تكلفة ممكنة في المال والجهد والوقت ويتم ذلك من خلال تحليل وتحويل الأهداف المراد تحقيقها إلى أنشطة وأعمال واختصاصات وتجميع هذه الأنشطة والاختصاصات " . ( ٢ : ١١١ )

وتشير أيضًا إجلال عبد المنعم (١٩٩٩) نقلاً عن محمد سعيد احمد إلى أنه يجب أن يتوفر للتنظيم الدعامات الأساسية التالية:

#### - الدعامة البشرية:

وتتمثل مجموعة الأفراد العاملين في المنظمة على اختلاف مستوياتهم الوظيفية.

#### - الدعامة التنظيمية:

وتتمثل في الشكل التنظيمي الذي تتخذه المنظمة والذي هي أساسه توزيع السلطات والمسئوليات وتحديد الأعمال المستندة إلى كل وحدة من الوحدات.

### - الدعمة القانونية:

السند القانونى الذى تستند إليه المنظمات فى ممارسة نشاطها ، ومنه تستمد اختصاصها وأهمية الدعمة القانونية تستند إلى أنه لا يمكن لأي منظمة من المنظمات أن تمارس عملاً من الأعمال دون أداة تشريعية أو قانونية تسند نشاطها وأهدافها.

### - الدعمة المالية:

أى الجانب التمولى للمشروع الذى يساهم فى تحقيق أهدافه وإتاحة الفرص لتدبير ما يلزم من معدات ولاستخدام الخبرات والمهارات البشرية. (١ : ٢٨٣)

### (٢) واجبات التنظيم:

إن تصميم الهيكل التنظيمى يحوى بداخله تقسيم العمل إلى أجزاء تم تجميع هذه الأجزاء بحيث تعمل كلها على تحقيق الأهداف ، وبالتالي نجاح العملية الإدارية ، ومن أهم واجبات التنظيم:

### - تقسيم العمل:

إن تقسيم العمل يعنى الاعتماد على التخصص حيث يقوم كل شخص بعمل متخصص طبقاً لقدراته ، وعليه فمن الضرورى أن يكون لكل وظيفة عملاً واحداً للاستفادة من مزايا التخصص الدقيق ، على أن يكون هناك سلطة مركزية واحدة للإشراف على إجراءات العمل والتنسيق بينهما . (٨ : ٣٣)

### - تحديد نطاق الإشراف وحجم الهرم:

يقصد بالهرم التنظيمى " هرم الوظائف " وهرم الوظائف يتم فيه تجميع لبعض الأنشطة فى وحدات تم تجميع هذه الوحدات فى وحدات أكبر وفى قمة الهرم شخص تتركز فيه السلطة والمسئولية:

وقد تحدد طرق رسم الهياكل التنظيمية:

- خرائط تقليدية

- خرائط مستديرة

- خرائط من اليمين إلى اليسار

إذن فالمقصود بنطاق الإشراف هو عدد المرؤوسين الذين يشرف عليهم شخص واحد ويخضعون لسلطته وينسق جهودهم ويوجههم بكفاءة لتحقيق هدف مشترك ، فكل إدارى حدود للإشراف على عدد معين من المرؤوسين ، فالإشراف الواسع يقلل من كثرة المستويات الإدارية. (٨ : ٣٥)

### - تحديد المسئوليات والسلطات:

يرى على عبد المجيد أن المسئولية هي: " تعهد المرؤوس للرئيس بالقيام بواجب معين أو عمل محدد".

أما عبد السلام بدوى فيعرف المسئولية بأنها: " الالتزام بأداء عمل ما وفقا لقواعد معينة".

ويري براون السلطة بأنها: " ذلك العنصر من المسئولية الذي يمثل قوة التنفيذ كما يمكن أن يقال أيضاً أنها قوة إصدار الأوامر".

ويعرف جلوفر السلطة بأنها: " الحق المخول لاتخاذ القرارات التي تحكم الآخرين"

### - التنسيق:

إن الهدف الأساسي من التنظيم هو توحيد جهود الأفراد حتى لا يكون هناك تعارض أو احتكاك أو تعارض في الاختصاصات وعلى ذلك فإن التنسيق يعتبر أمراً ضرورياً للتنظيم وبالتالي لفاعلية الإدارة.

ويري جيمس مونى أن عملية التنسيق هي: " الترتيب لمجهودات الجماعات فى سبيل وحدة العمل من أجل تحقيق هدف محدد مشترك ". ( ٨ : ٣٥-٣٧ )

### ج. التوجيه: Directing

يعتبر التوجيه من أهم العمليات الإدارية التي تحرص أى منظمة على الاهتمام بها وذلك ضماناً لوصولها نحو الهدف المنشود ، فهى الوظيفة التي تقوم بها الإدارة لإرشاد ومساعدة العاملين أثناء تنفيذهم للأعمال. ( ٢٢ : ٧٤ )

### (١) تعريف التوجيه:

هو إرشاد المرؤوسين أثناء تنفيذهم للأعمال بغية تحقيق أهداف المنظمة ، ويمكن تعريف التوجيه على أنه: " الوظيفة الإدارية المختصة بإرشاد المرؤوسين وملاحظتهم أثناء أدائهم للأعمال المطلوبة".

ومن أهم الأبعاد الرئيسية للتوجيه هو الاتصال ويمكن توضيحه على النحو التالي:

### - الاتصال Communication

يعرف الاتصال بشكل عام بأنه: " عملية نقل المعلومات من شخص (أشخاص) إلى آخر أو آخرون ". أما الاتصال الفعال Effective communication فيعرف بأنه: " عملية إرسال

الرسالة بطريقة تجعل المعنى الذي يفهمه المستقبل مطابق إلى حد بعيد للمعنى الذي يقصده المرسل ."

### - عملية الاتصال:

عملية الاتصال طريق ذو اتجاهين Two way process أى أن كل فرد في عملية الاتصال هو مرسل ومستقبل للمعلومات التي تتضمنها هذه العملية. وعملية الاتصال تتكون من مجموعة من العناصر هي:

- المرسل Sender
- وسيلة الاتصال communication Method of
- مستقبل الرسالة Reciever
- الضوضاء التشويش Noisy
- التغذية العكسية Feed – Back

وفيما يلي توضيح مختصر لكل عنصر من هذه العناصر:

### - المرسل: Sender

هو الشخص الذي يقوم بإرسال الرسالة إلى شخص آخر لهدف معين وتبدأ عملية الاتصال من قبل المرسل بالفكرة idea ثم الترميز encoding أى تحويل الفكرة إلى رسالة (كلمات ، صور، أرقام، إيماءات).

### - وسيلة الاتصال: communication Method of

هي الطريقة التي تسلكها الرسالة حتى تصل إلى الطرف الآخر وقد تكون الوسيلة: اجتماع ، مذكرة داخلية ، تقارير ، مكالمة تلفونية ، تلفزيون.

### - مستقبل الرسالة: Reciever

وهو الطرف ( رئيس/ مرؤوس ) الذي يتلقى رسالة المرسل والتي يدركها من خلال حواسه ويقوم المستقبل في هذه المرحلة بفك رموز الرسالة Decoding أي تحويل الرموز إلى أفكار واضحة ( من خلال مقارنتها بالمخزون الذهني من المعلومات )، ومن ثم الاستجابة التي تتمثل في فهم أو عدم فهم الرسالة وأخيراً قبول أو رفض الرسالة.

### - الضوضاء (التشويش): Noisy

أي شيء يمكن أن يعوق الاتصال سواء حصلت على المرسل أو على عملية الإرسال أو على المستقبل ومن أمثلة الضوضاء: الأصوات، المسافة البعيدة، سوء الفهم، اختلاف الثقافات.

## - التغذية العكسية: Feed – Back -

ويقصد بها جميع أنواع ردود الأفعال التي يقوم بها المستقبل، والتي تمكن المرسل من التصرف على أساسها.

### أنواع الاتصال:

- الاتصال الرسمي: هو الاتصال الذي يتبع خطوط السلطة وهو على أنواع.
- الاتصال غير الرسمي: وهو الاتصال الذي لا يتقيد بخطوط السلطة الرسمية.

### طرق الاتصال:

قد تكون مكتوبة، أو غير مكتوبة، وقد تكون شخصية أو غير شخصية.

## أهداف الاتصال: Objectives of Communication

الهدف الرئيسي للاتصال هو إحداث التفاعل والتنسيق بين أعضاء المنظمة.

ويتضح مما سبق أن وظيفة التوجيه هي الوظيفة الأساسية الثالثة في الإدارة وتشتمل هذه الوظيفة على ثلاث عناصر هي: القيادة، والاتصال، والتحفيز. والقيادة هي القدرة على التأثير على الآخرين لتحقيق هدف معين، وهناك نظريات عدة منها نظرية السمات، والسلوك والنظرية الموقفية تسعى جميعها لتفسير ظاهرة القيادة. وتوجد عدة أساليب للقيادة هي: الأسلوب الديكتاتوري، والديمقراطي والمتساهل، والقيادة الغير موجهة، وأسلوب الخط المستمر في القيادة.

أما الاتصال فهو عملية نقل المعلومات من شخص إلى آخر، وتتكون عملية الاتصال من مجموعة من العناصر هي: المرسل، وسيلة الاتصال، مستقبل الرسالة، الضوضاء، والتغذية العكسية. والاتصال قد يكون رسمياً أو غير رسمي وقد يكون مكتوباً أو غير مكتوب أو شخصي أو غير شخصي.

### د. الرقابة:

إذا نظرنا إلي واقع حياتنا، نجد أنه منذ خلقنا الله نعيش ونتعلم ونعمل ونقضي وقت الفراغ من خلال تنظيمات معينة وبالتالي وجود التنظيمات ليس قاصراً على عصرنا الحالي فقط بل أنها وجدت منذ ظهور المجتمعات في العصور القديمة مما ألقى الضوء على أهمية الإدارة المتطورة التي تستخدم الأساليب العلمية الحديثة لأجل تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة المادية والبشرية للوصول إلي الأهداف المحددة للمنظمة، معنى ذلك أن مهمة الإدارة تتعلق بتحقيق الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية للوصول إلي أهداف معينة بأحسن كفاءة ممكنة عن طريق قيادة وتوجيه الأفراد وتحفيزهم نحو الهدف المحدد مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية في الأداء وترشيد الاستفادة من الموارد المتاحة وبالتالي فالإدارة تتعامل مع الأفراد وليس مع

الأشياء ويمكن القول أنه لا توجد إدارة بدون أفراد تابعين تقودهم وتوجه جهودهم نحو الأهداف المشتركة.

والرقابة هنا دور فهي ترتبط بقياس نتائج التنفيذ ومقارنتها بالمعايير الموضوعية طبقاً للخطوة وتحديد الانحرافات وتحليلها لأجل اتخاذ التصرف المناسب لمعالجتها وللرقابة تأثير حيوي في حياة الأفراد وعلي ضوء ذلك توجد أنواع عديدة من الرقابة الداخلية والخارجية وتمارس الرقابة سلطتها وتستمد قوتها من دعم القانون لها فالقانون ما هو إلا إدارة رقابية تحلل الواقع وما به من أحداث وتطابق بما لديها من مواد وقرارات ليعرف ما إذا كان هناك خطأ أم لا أم أن هناك خطأ أم أن ما ينفذ من أعمال مطابق للقوانين واللوائح. (٥٧ : ١١ ، ١٢)

لذلك فالرقابة هي جوهر العملية الإدارية تحتاجها في كل أنشطتها للتأكد من أن الخطط قد نفذت وأن النتائج المرغوبة قد تحققت فكل الأنشطة التي تحتاج إلي تمويل ومراقبة إنتاج تحتاج لعملية الرقابة وممارسة وظيفة الرقابة تقع علي عاتق كل مدير مكلف بتنفيذ الخطط وكما أوضح فايول vayol أن الرقابة تعني أن التحقق من أن كل شيء مطابق للخطة المقررة و التعليمات الصادرة فالرقابة هي جزء من وظيفة المدير التي تتطلب مقارنة الأداء الفعلي المرغوب فيه وتصحيح الانحراف إذا وجد. (٢٧ : ٣٩٣)

وتعد الرقابة عنصراً أساسياً من عناصر الإدارة ، وتحظى باهتمام خاص من جانب المهتمين بمجال الإدارة ، إذ يضع هؤلاء الرقابة في مقدمة أهمية عناصر الإدارة ، حيث إن الهدف الأساسي منها هو التأكد من أن الأعمال تسير في اتجاه تحقيق الأهداف بصورة مرضية ، وأن الخطط الموضوعية لبلوغها قد تم تحقيقها ولا يوجد نظام مثالي للرقابة فهي تختلف باختلاف الأنظمة الاجتماعية و السياسية و الإدارية ، كما أنها تختلف من مرحلة زمنية لأخرى إلا أنه أياً كان النظام المتبع في الرقابة فإنه يجب أن يكون نظام مبني علي الأسس والمعايير العلمية وأن يكون نظام فعال .

وينظر العديد من الإداريين إلي الرقابة علي أنها أثقل أعباء ومهام الإدارة وذلك لأن النجاح في تحقيقها يتطلب قدراً مناسباً من التروي و الحكمة إلي جانب الإلمام بالنواحي النفسية والإنسانية للعاملين ، و من ناحية أخرى فإن الإفراط في الرقابة يؤدي إلي السلبية في العمل ويقتل روح الابتكار و التحفيز . (٤٩ : ٢٦٧)

ويشير حليم المنيري وعصام بدوي (١٩٩١) إلى أن العمل في الهيئات الرياضية يتضمن عدة عناصر تتمثل في الآتي:

- القانون المنظم للعمل.
- لوائح النظم الأساسية.
- توجيهات وقرارات الجهات الإدارية.
- قرارات الجمعيات العمومية.
- قرارات مجالس الإدارات.
- نظم العمل المتفق عليها.

- الخطط المعتمدة وبرامجها المحددة.
- الميزانيات وطرق الصرف منها.

ولذلك فإن كل هيئة رياضية عليها أن تراعي كل هذه العناصر عند وضع خططها وتنفيذ برامجها حتى تعمل هذه الهيئات في تناسق مع بعضها لبلوغ أهدافها والأهداف العامة للدولة.

ومن المعروف أن كل دولة تضع أهدافها العامة وفقاً لخطط طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل تتنوع فيها أهداف مماثلة لكل قطاع من قطاعاتها ولما كانت التربية البدنية والرياضية نشاط ضمن الأنشطة التي تحرص معظم الدول علي تدعيمها من كافة النواحي ، فقد تحددت لها أهداف عامة تختص بتحقيق النمو الكامل المتزن للفرد من خلال أنشطتها المتعددة وقد وزعت هذه الأهداف علي الهيئات الرياضية تحكم مسئوليتها واختصاصاتها سواء كانت هذه الهيئات حكومية أو غير حكومية ، إلا أن العمل بهذه الهيئات لا بد وأن يخضع لما يسمي بالرقابة و التي تتمثل في متابعة الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وأيضاً متابعة الجهات الإدارية لأعمال هذه الهيئات وتستمد عمليات المتابعة قواعدها من:

- قانون الهيئات الخاصة بالشباب و الرياضة.
- لوائح النظم الأساسية للهيئات.
- قرارات الجمعيات العمومية للهيئات.
- قرارات مجالس إدارة الهيئات.

لذا كان من المهم علي العاملين في المجال الرياضي تفهم المقصود بالرقابة وهل هي عملية تفتيش ورقابة فقط وتصيد للأخطاء أم هي محاولة اكتشاف الأخطاء في البداية والتوجيه لتصحيحها . ( ١٩ : ٨٣ ، ٨٤ )

#### - مفاهيم الرقابة:

يذكر **Samuele.certo** (١٩٨٩) إن الرقابة هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها التأكد من أن الأداء و العمل الفعلي يتطابق مع ذلك المخطط ، حيث يتم اكتشاف مدي انحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط واتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة لسد هذه الفجوة أو ذلك الانحراف. ( ٤٠ : ٤٧ )

ويري **حليم المنيري وعصام بدوي** (١٩٩١) إن الرقابة هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المدير للتحقق من أن التنفيذ يسير طبقاً للخطة الموضوعية وهذا يعني إن وظيفة الرقابة تقتضي وجود خطة تتضمن أهداف يراد تحقيقها ومعايير تعبر عن مستوي الأداء المطلوب تحليله. ( ١٩ : ٨٥ )

كما يشير **كمال درويش و الحماحمي** (١٩٩٣) إلي أن الرقابة هي تلك العمليات الإدارية التي يتم من خلاله متابعة عمليات تنفيذ الأعمال وقياس الأداء وفقاً للمعايير الرقابية المحددة وذلك

لبيان مدى تحقيق الأهداف المراد إنجازها و الكشف عن السلبات لتداركها ومعالجتها للوصول بالإدارة إلي أعلى كفاءة ممكنة. (٤٩ : ٢٦٨)

ويوضح علي شريف (١٩٩٣) إن الرقابة في جوهرها عملية متابعة وإبلاغ أي متابعة مدي ملائمة الخطة لظروف التشغيل والأداء من ناحية ومدي ملائمتها للظروف الخارجية من ناحية أخرى وعند حدوث أي تغير في تلك الظروف بنوعها الداخلي والخارجي يتم الإبلاغ عنها وذلك كي يتسنى تعديل الخطة وأحياناً تغييرها بما يتناسب مع هذا التغير. (٣٩ : ٣٥٣)

٣/١/٢: الإدارة في المجال الرياضي:

بالإضافة إلى المفاهيم والعناصر السابقة للإدارة ، فإن الحركة الرياضية تمثل الآن جزء هاماً من اهتمامات الحكومات في ظل دول العالم المتقدم والنامي ، لما تلعبه الرياضة من دور فعال وحيوي على المستوى الوطني والمستوى الدولي في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وفي الدول المتقدمة أصبحت الرياضة صناعة تعتمد على الأسلوب العلمي والتكنولوجيا الحديثة وللتأكيد على أهمية هذه الصناعة فقد اهتم العالم بكفاءة العملية الإدارية وخاصة عملية اتخاذ القرار حيث يعتبر هذه العملية قلب الإدارة واحد أهم مكوناتها. (٤٢ : ٧)

ونظراً لأهمية الأنشطة الرياضية في العصر الحديث وازدياد الحاجة إليها فقد أصبحت تستند إلى خصائص و مبادئ علمية توضع برامجها في ضوء معلومات منسقة مستندة إلى خصائص علمية مختلفة ، وأصبحت تهتم بأكثر من الناحية البدنية للفرد ، فشملت النواحي الفسيولوجية والسيكولوجية بالإضافة إلى النواحي العقلية والاجتماعية وغيرها من أوجه النمو والتطور وتعدد مهامها وكثير عدد العاملين في ميادينها المختلفة مما تتطلب تنظيمياً إدارياً سليماً. حيث يتوقف نجاح برامج الأنشطة الرياضية وقوة تأثيرها على حسن إدارة هذه البرامج. (٢٩ : ٩)

ويتفق كل من حليم المنيري وعصام بدوي (١٩٩١) ، على أن الإدارة الرياضية هي: " الأعمال المطلوب إنجازها أو هي الاختصاصات والواجبات المرحلية المستقبلية المحددة كمسؤوليات لأي مؤسسة أو هيئة رياضية لتحقيق رسالتها بكفاءة". (١٩ : ١٢)

كما يعرفها جورج ويندل Gorge windel (١٩٩٧) ، بأنها: " التنظيم الموضوع لتنفيذ أهداف المؤسسة أو الهيئة الرياضية بمعرفة الجهاز البشري المسئول". (٦٦ : ١٣)

ويقوم العمل الإداري في المجال الرياضي على خمس عناصر يمكن تحديدها في الآتي:

أ. البرامج:

هي التي يضعها المتخصصون في المجالات الرياضية.

#### ب. المستفيدون:

هم الأشخاص الذين تقدم لهم هذه البرامج وتحدد نوعياتهم وفئاتهم وفقاً للمراحل السنوية أو وفقاً لسن البداية لكل لعبة من اللعاب ، وأيضاً وفقاً لنتائج اختبارات الانتقاء التي تجرى عليهم إذا كان ذلك يتعلق بإعدادهم للمستويات العالية ، أما باقى المستويات فيقصد بها الاختبارات التي تثبت قدرتهم على الاشتراك فى برنامج معين.

#### ج. القائد:

يشمل هذا العنصر جميع قيادات العمل الرياضى من قادة مهنيين ومتطوعين ومدى ما يسند إلى كل منهم من أعمال وفقاً لقدراته ومؤهلاته وخبراته.

#### د. المنشآت:

يشمل هذا العنصر جميع المنشآت الرياضية التي يحتاجها التنفيذ ، بما فى ذلك الأدوات والأجهزة وما يدخل على هذه المنشآت والأجهزة من تطوير واستحداث.

#### هـ. الميزانيات:

تلعب الميزانيات دوراً أساسياً فى تنفيذ أى خطة وتحقيق أهدافها ، والميزانيات هى التى تسبب النجاح ، وهى أيضاً تسبب الفشل فى بعض الأحيان.

(١٩ : ١٤ ، ١٥)

ومن هذا المنطلق يجب أن يدرك المشتغلون بالحركة الرياضية بصفة عامة والمشتغلون بالاتحادات الرياضية بصفة خاصة أن عليهم مسؤوليات كبيرة فى توعية الأفراد بأهداف الاتحادات الرياضية وبرامجها ، إلى جانب ذلك فإن الإدارة عليها أن تعي جيداً أن وضع البرامج يجب أن يكون من قبل أفراد متخصصين ، فليس من الحكمة فى شىء أن يوكل وضع برامج الاتحادات الرياضية إلى الهواة وغير المتخصصين أو فئة لا تؤمن بفلسفة الدولة فى بناء أهداف النشاط الرياضى فتكون النتيجة برامج لا تناسب احتياجات الأفراد وظروف البيئة و أهداف المجتمع. لذا يجب على العاملين فى المجال الرياضى التعرف على أحدث التطورات العلمية ، كما ينبغي عليهم أيضاً دراسة علم الإدارة لما فى ذلك من أهمية كبيرة تساعدهم أثناء ممارستهم ، وإدراكهم لأصول العمل الإدارى ، وتفهمهم للعلاقات الإنسانية وكل ذلك قد يؤدى للوصول إلى إنجاز الأهداف بأفضل الأساليب وأبسطها وذلك لان إدارة أى منظمة من المنظمات الرياضية سيلتزم القيام بعدد من العمليات أو الوظائف الإدارية لتسيير أنشطتها حتى تتحقق أهدافها وهذه العمليات أو ما يسمى بالوظائف الإدارية هي التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، الرقابة والتقييم .

فإن الإدارة فى ميادين التربية الرياضية لا تختلف فى أهميتها عن مثيلاتها فى باقى الميادين الأخرى فهى تستمد أسسها من طبيعة العملية التربوية والتعليمية لتحقيق أهدافها وكذلك من الأساليب والمبادئ العلمية تتضح أهميتها فيما يلى :

- تطوير النظم الإدارية بالمؤسسات الرياضية.
- تخطيط وإدارة المنشآت الرياضية.
- وضع برامج الإعداد المهني للكوادر العاملة فى المجال وتنميتهم.
- تنمية الأفراد بدنياً ومهارياً ونفسياً واجتماعياً ومعرفياً.
- تطوير برامج التدريب الرياضى.

- تطوير مناهج التربية الرياضية.
- تنظيم علاقة مؤسسات رعاية الشباب بالمجتمع.
- تنظيم علاقة الهيئات الرياضية بالمجتمع. (٥٠ : ٢٣)

#### ٤/١/٢: الرياضة والنظم الاجتماعية:

تعد الرياضة أحد الأنشطة الإنسانية المهمة ، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من شكل من أشكال الرياضة ، بغض النظر عن درجة تقدم أو تخلف هذا المجتمع ، ولقد عرفها الإنسان عبر عصوره وحضاراته المختلفة ، وإن تفاوتت توجهات كل حضارة بشأنها ، فبعض الحضارات اهتمت بالرياضة لاعتبارات عسكرية سواء كانت دفاعية أو توسعية ، والبعض الآخر مارس الرياضة لشغل أوقات الفراغ وكشكل من أشكال الترويح ، بينما وظفت الرياضة في حضارات أخرى كطريقة تربوية ، حيث فطن المفكرون التربويون القداماء إلى إطار القيم الذي تحفل به الرياضة ، وقدرتها الكبيرة على التنشئة والتطبيع وبناء الشخصية الاجتماعية المتوازنة ، ناهيك عن الآثار الصحية التي ارتبطت منذ القدم بممارسة الرياضة وتدريباتها البدنية ، وهو المفهوم الذي أكدته نتائج البحوث العلمية حول الثار الوظيفية والصحية على المستوى البيولوجي للإنسان . (٧ : ٣٥)

#### أ. الطبيعة الاجتماعية للرياضة:

إن الاهتمامات المتزايدة بالرياضة أصبحت تشكل قضايا ومشكلات ذات طبيعة اجتماعية في جوهرها ، ولأن المتطلبات الحقيقية للأفراد إنما تشتق من بين ثنايا الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة في أعقاب التغيرات إلى أحتتها اتجاهات التغيير الاجتماعي وعوامل النقل الثقافي ، والتقدم التقني الهائل وتطور أساليب نقل المعلومات. (٦ : ٢٧)

ويرى أمين أنور الخولى (١٩٩٦) أن الرياضة شكل متميز من أنشطة الإنسان لا يتم إلا من خلال الأفراد والمجمعات ، وأن الإطار الاجتماعي للرياضة هو القادر على أن يقابل بين الرياضة كقيم وخصال اجتماعية وبين اتجاهات المجتمع وتوقعات ، ويفسر الأداء والإنجازات الرياضية في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية للمجتمع. (٩ : ٣٩)

ويرى دانينج **Dunning** (١٩٧١) أن نتائج التحليلات الإحصائية الاجتماعية تؤكد أن الإنجازات الرياضية الأولمبية ترتبط ارتباطاً كبيراً بمؤشرات الوجود الاجتماعي للإنسان مثل:

- الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد: " ذلك لأن الرياضة تحتاج إلى تسهيلات وأموال للصرف عليها ."
- السرعات الحرارية الغذائية للفرد العادي: " ذلك لأن التغذية الجيدة أساس جوهرى للارتقاء بالرياضة ."
- متوسط عمر الفرد: " ذلك باعتباره مؤشراً دالاً على مستوى الوعي الصحي والخدمات الصحية التي يتلقاها الفرد ، لأن الصحة أساس للارتقاء بالرياضة ."
- العدد الإجمالي للأميين من السكان: " ذلك لأن الرياضة الحديثة تتأسس على المعرفة ، وسهولة تدفق المعلومات كأساس للارتقاء بالرياضة . (٦٣ : ١٣٥)

## ب. مفهوم الرياضة كظاهرة اجتماعية:

الرياضة أحد الأشكال الراقية للظاهرة الحركية لدى الإنسان ، وهي طور متقدم من الألعاب وبالتالي من اللعب ، وفي الأكثر تنظيمًا ، والأرفع مهارة ، وكلمة رياضة في اللغتين الإنجليزية والفرنسية Sport ، في اللاتينية Diport ، والأصل الإيتمولوجي لها هو Disport ، ومعناها التحويل والتغيير ، ولقد حملت معناها ومضمونها من الناس عندما يحولون مشاغلهم واهتماماتهم بالعمل إلى التسلية والترويح من خلال الرياضة. (٦٤ : ٧٨)

ويعرف كالكين **Kalakian** (١٩٧٦) الرياضة بأنها: " نشاط ذو شكل خاص جوهره المنافسة المنظمة من أجل قياس القدرات وضمان أقصى تحديد لها " ، وبذلك فإن ما يميز الرياضة هو قيامها على فكرة النشاط التنافسي. (٦٨ : ٤٨)

وتعرف أنجيل ليمبكن **Angle Lumpkin** (١٩٨٦) الرياضة بأنها: " التدريب البدني بهدف تحقيق أفضل نتيجة ممكنة في المنافسة لا من أجل الفرد الرياضي فقط ، وإنما من أجل الرياضة في حد ذاتها " . (٦١ : ٢٠١)

ويضيف مالوي **Malloy** (١٩٩٥) أن التنافس سمة أساسية تضيف على الرياضة طابعاً اجتماعياً ضرورياً ، ذلك لأن الرياضة نتاج ثقافي للطبيعة التنافسية للإنسان من حيث كونه كائن اجتماعي ثقافي. (٧١ : ١١٠)

ويشير أمين الخولي (٢٠٠١) إلى وجود بعض العوامل المؤثرة في النمو الاجتماعي للرياضة على النحو التالي:

- تزايد عدد المشتركين في الرياضة.
- تزايد الاهتمام بتحطيم الأرقام القياسية.
- تزايد عدد المشاهدين للمسابقات الرياضية.
- فاعلية الأنظمة والمؤسسات الرياضية.
- اهتمام الأنظمة السياسية بالإنجازات الرياضية.
- تأثيرات وسائل الإعلام في نشر الرياضة.
- تزايد وقت الفراغ.
- ارتفاع مستوى المعيشة.
- تزايد الاهتمام بالصحة العامة واللياقة.
- تزايد فاعلية التربية البدنية المدرسية.
- دخول الأعمال والمصالح التجارية في مجالات الاستثمار الرياضي.

## ٥/١/٢: الرياضة والنظام السياسي:

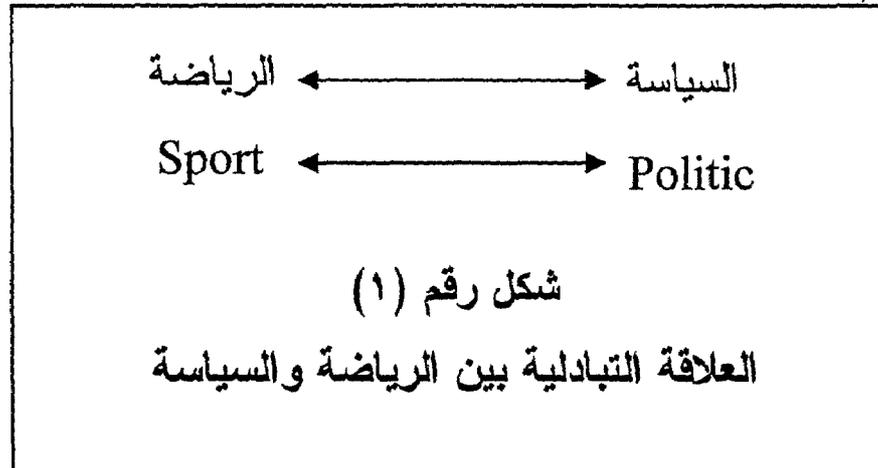
تنشأ السياسة مع نشأة المجتمعات الإنسانية فلا تكون السياسة إلا حيث توجد الدولة ، وحيث يقوم المجتمع الدولي وترتبط وحداته المختلفة في علاقتها المتعددة والمتشعبة ، فالسياسة هي إدارة شئون الجماعة الإنسانية ورعاية مصالحها والعمل على تمييزها ، فالدول تقوم حين تكتمل العناصر الأساسية لقيامها وهي الأمة والوطن والحكومة ، فالأمة هي الأساس في كيانها الاجتماعي والإنساني ، والوطن هو الأساس في كيانها المادي ، والحكومة هي الأساس في كيانها المعنوي. (٣١ : ٨٨)

ويعتبر مفهوم السياسة من المفاهيم المتداولة بين الناس على مختلف فئاتهم وطبقاتهم ، ذلك لأن النظام السياسي يتصل بشكل مباشر بمصالح الأفراد وتطلعاتهم نحو حياة أفضل سواء على مستوى الحياة اليومية للفرد أو على مستوى الآمال البعيدة لهم أو لأبنائهم ، والسياسة نظام اجتماعي أساسي يعمل على حل مشكلات الناس أو التخفيف من وطأتها عبر نظم فرعية كالتشريع والإدارة الحكومية ، وعبر مؤسسات دستورية تعتمد على القواعد الجماهيرية العريضة الممثلة للشعب ، وهي عمليات ديناميكية في طابعها تهدف إلى تحقيق أمانى الشعب وتطلعاته مع الاجتهاد في التوفيق بينها. (٥٤ : ٩٦)

ويعرف قاموس علم الاجتماع معنى السياسة بأنها: " تلك العمليات التي ينطوى عليها السلوك الإنساني والى يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات ، وغالبًا ما تستخدم القوة أو السلطة في سبيل تحقيق ذلك ، كما أنه غالبًا ما يقتصر المفهوم على العمليات التي تتم داخل الإطار النظامي للدولة. (٥٩ : ٤١٢)

ويشير عصام الهاللي (١٩٩٩) أنه منذ عرفت الرياضة وهي تستخدم في الممارسة عن طريق الجمهور مهما كان نوع الحكومة ، لأن الرياضة تملك القوة الفطرية الملزمة للإنسان ويمكن بسهولة إدراك العلاقة الوثيقة بين الرياضة والسياسة وتصورها بوجود علاقة وتأثير متبادل بين السياسة والرياضة ، وتأثير بعضها على بعض ، وسيطرة إحدهما على الأخرى في بعض الأحيان ، لذلك فإنه يمكن الجزم بأن هناك علاقة تبادلية بين الرياضة والسياسة.

(٣٤ : ٣٨)



ويرى زيغلر Zeigler (١٩٨٢) أن السياسة يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين :  
(الأول) السياسة الداخلية أي حدود الدولة ، (الثاني) هو السياسة الخارجية والتي تتصل بالجهود  
الدبلوماسية خارج الحدود ، كما أن النظام السياسي يتأثر بالتربية ، كما تتأثر التربية بالنظام  
السياسي ، وذلك لأن نفوذ العقيدة السياسية السائدة أو المسيطرة ، يؤثر في شيء من جوانب  
الحياة الاجتماعية وأنشطتها ، بما في ذلك التربية البدنية وأيضًا الرياضة ، ذلك كونها نظامًا  
اجتماعية في نسق واحد. (٧٥ : ١١١)

ويرى (أمين الخولي) (٢٠٠١) أنه لتفهم أبعاد العلاقة بين التربية البدنية والسياسة  
ينبغي التعرف على طبيعة العلاقة بين التربية والسياسة والتي يمكن إيجازها علي النحو التالي:

#### ■ تأثير التربية في السياسة:

- التربية تشكل الأطر القيادية المختلفة للنظام السياسي عن طريق ما يبثه النظام التربوي  
في النشء والشباب من قيم واتجاهات .
- تكسب التربية الفرد المفاهيم السياسية وتوعيه بحقوقه وواجباته السياسية عن طريق  
مواقف القيادة والتبعية التي يتعرض لها في المواقف التربوية النشطة ، وعلي رأسها  
التربية البدنية والرياضية .

#### ■ تأثير السياسة في التربية:

- أهداف النظام التربوي غالبًا ما تكون انعكاسًا للنظام السياسي .
- اتخاذ القرارات الحاسمة المتصلة بالتربية إنما هي مسؤولية النظام السياسي القائم .
- يقوم النظام السياسي بالصراف علي الميزانيات الخاصة بالتربية ويمولها .
- وثر الفكر السياسي السائد في طريق وأساليب الإدارة التربوية وفي عمليات التعليم .

(٩ : ٧٧)

#### أ. علاقة الرياضة بالسياسة:

#### (١) الرياضة والسياسة الداخلية:

ويتفق كلا من فيشر (١٩٨٦) وأمين الخولي (٢٠٠١) على أنه يمكن تحديد إسهامات  
الرياضة في السياسات الداخلية لأي دولة علي النحو التالي:

#### - الأنشطة التطوعية:

وهي أحد أشكال الممارسة في مجال النشاط البدني ، بمعنى تقديم الخدمات دون توقع  
مقابل ، وإنما في سبيل مصلحة الجماعة أو الفريق الرياضي بهدف العمل علي تسهيل تنفيذ  
النشاط وتذليل الصعاب التي قد تواجهه ، والنشاط الرياضي والتربية البدنية تحتاج دومًا إلى هذه

الأنشطة التطوعية كقص حشائش الملعب وتخطيط حدوده ، وتركيب الأجهزة الرياضية، أو إقامة مخيم .. الخ ، وهذه النوعية من الأنشطة يتحتم أن تتيح فهمًا بسيطًا نحو العمل الجماعي والتطوعي وتعمق الاتجاهات الايجابية نحو مفهوم التطوع ، فليس كل ما يفعله الإنسان لابد له من عائد مادي.

#### - القيادة:

وممارسة القيادة في مجال التربية البدنية أمر متوافر بشكل عريض ذلك لتعدد ألوان النشاط البدني والرياضي في درس التربية البدنية وكذلك الأنشطة الخارجية والداخلية ، حيث يتاح لأغلب الأفراد أن يتعرضوا لخبرة ممارسة القيادة في مواقف ما وأيضًا يتعرضوا إلى خبرة التبعية في موقف آخر ، وفي كل وقت ينتظم فيه الفريق استعدادًا للمنافسة يجتاز أعلى درجات وأشكالًا متنوعة من القيادة ، وبالطبع يتوقف الأمر على العلاقات المتفاعلة بين الأفراد في الفريق ونوعيتها ومستواها واتجاهها ، وأيضًا على المواقف المختلفة المتضمنة في النشاط ، وفي مواقف القيادة يتحمل الفرد المسؤولية كاملة لا عن نفسه فقط وإنما عن الآخرين ، وعليه أن يعمل على تحقيق أهداف الفريق ، وغالبًا ما يتعرض لمواقف تحتم عليه أن يتذرع بالصبر وانتظار الذات والمثابرة وإعلاء الصالح العام للفريق .

وفي مواقف التبعية نجد أن على الفرد أن يلتزم بالمعايير الجماعية للفريق ، ويعمل في تعاون مع قيادته مدرّكًا دوره وعلاقته بأدوار الآخرين .

#### - المساومة وتكافؤ الفرص:

يمارس الأفراد النشاط البدني والرياضة من خلال مناخ يتسم فعلا بالديمقراطية ، ذلك لأن كل اللاعبين متساويين أمام قواعد اللعب وأمام الحكم وكل منهم ينال فرصًا متساوية لتحقيق النصر والمحك الوحيد في سبيل ذلك هو كفاية اللاعب واقتداره ، ومن خلال اللعب وظروفه وملابساته على اللاعب أن يخلع عنه مقتضيات النسق الاجتماعي ومكوناته كالمكانة والوضع الاجتماعي ، وعليه أن يتذكر أن اللعب هو اندماج خالص في النسق الطبيعي ، وهذا يعني أن يتجرد من الشكليات والقوالب الاجتماعية المتداولة كالمجاملات والرتب والوظائف والألقاب ، ويصبح مجردًا من كل هذا أثناء مشاركته مع فريقه فله ما اهم وعليه ما عليهم .

#### - التماسك والتوحد والوطنية:

يكتسب الفرد منذ نعومة أظافره الكثير من خلال الألعاب والرياضات ومن ضمن ما يكتسبه الشعور بالانتماء إلى جماعة اللعب أو الفريق أو النادي الذي ينتمي إليه ، فاللاعبون يلتفون حول رموز هذا الفريق سواء كان رئيس الفريق (الكابتن) أو شعار الفريق أو النادي أو حتى لون القميص الموحد الذي يرتدونه والذي يعبر عن توحيد هوية انتمائهم ، سرعان ما تتكون العلاقات والصلات الاجتماعية الداخلية بين أعضاء الفريق الواحد ، والذي يجتمع على مشاعر موجة المنافسة الخارجية عبر مشاعر التوحيد والتماسك ، حيث يتم التواصل داخل الفريق من خلال المعطيات الثقافية والاجتماعية والقومية ، اللغة ، المعايير الاجتماعية ، الأخلاق والآداب ،

فتتمو مشاعر الاعتزاز بالقومية والوطنية والتي تتدرج من حب الفريق أو النادي والتضحية في سبيله إلى حب الوطن والدفاع عن ترابه . (٦٥ : ١٧٨) (٩ : ٩٧ ، ٩٨)

## (٢) الرياضة والسياسة الخارجية:

إلى فترة قريبة لم تكن أغلب دول العالم تعي الدور الذي يمكن أن تلعبه الرياضة في السياسة الخارجية ، لكن مما لا شك فيه أن إنجازات الفرق القومية الرياضية والمنتخبات تؤخذ على محمل سياسي ، وأصبح يفهم مغزاها السياسي ، وكثيراً ما استغلت لأغراض سياسية ، حتى ظهر مصطلح " تسييس الرياضة " ، وهو مصطلح حديث يؤكد هذه العلاقة ، فعلى سبيل المثال استخدمت الرياضة في إثبات كفاية واقتدار أي نظام سياسي أو عقائدي ، أو لإبراز هوية نظام سياسي وفرض الاعتراف به في المحافل الدولية . (٤٤ : ١٥٣)

ويرى كلا من تشارلي ديجلمان وبييل هايس **Charley Deglman & Bill Hayes** (١٩٩٦) في دراستهما عن الرياضة والهوية القومية للأدوار السياسية للرياضة وهي كالتالي:

- الرياضة قامت بدور كبير في سبيل اكتساب البلاد المستعمرة ( المحتلة ) نمط ثقافي يميزها بحيث يغير نمط ثقافة المستعمر .
- استغلت الإنجازات الرياضية من قبل أنظمة سياسية وعقائدية مغايرة لإضفاء الشرعية داخل وخارج حدودها .
- السعي الحثيث لبعض الدول نحو تحقيق إنجازات رياضية على الصعيد الدولي يعتبر إلى حد بعيد دليلاً على مشاعر الدولة بعدم الاطمئنان لهويتها .

(٦٢ : ٩٩)

## ٦/١/٢: التعريف بمجلس الشعب:

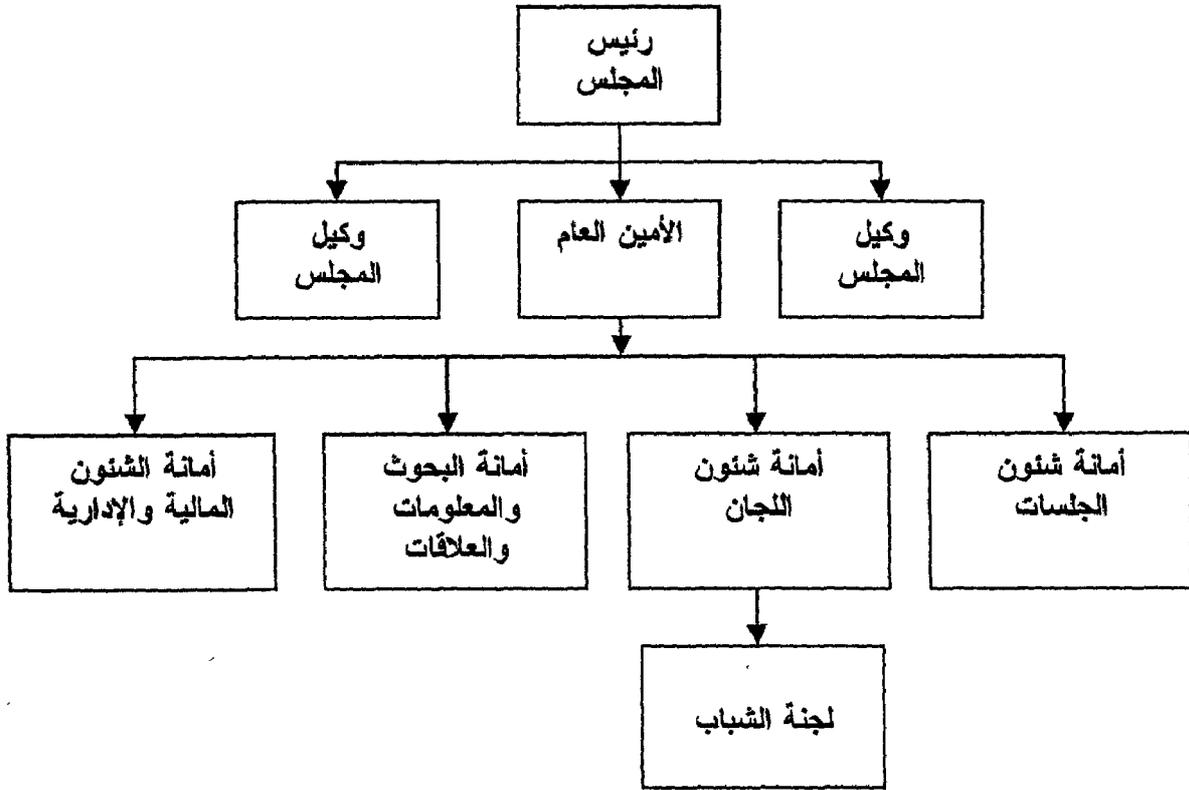
مجلس الشعب هو الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة وهو شريان هذه الحياة، كما انه يعبر عن آمال الشعب وآلامه ليحقق للشعب آماله ويرفع عائقه عن كل ألم في تقديم التشريعات التي تؤكد له الحماية، ومراقبة تنفيذ الخطط التي تحقق للشعب تطلعاته، وباعتباره السلطة التشريعية في البلاد فهو يعمل على صياغة علاقات المجتمع وتنظيم سلوكيات الأفراد وذلك في معادلة تتوازن فيها مصالحهم مع المصالح العليا للوطن الذي يعيشون على أرضه.

(٢٥ : ٥)

وسيادة القانون مبدأ أساسى تمارس على أساسه الشعوب المتحضرة حرياتهما وفي حدود القانون يتكون سلوك الأفراد والجماعة في ممارسة الحقوق والواجبات، ووضع القوانين وتعديلها عمل أصيل من أعمال السلطة التشريعية والممثلة في مجلس الشعب باعتباره أنه صاحب الاختصاص الأصيل في التشريع بالدولة، وان ما تقرره من قوانين تصبح - بعد إصدارها من رئيس الجمهورية - تعبيراً عاماً عن إرادة الشعب.

وقد أناط الدستور بمجلس الشعب سلطة التشريع كما أناط به إقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، هذا كله بالإضافة إلى اختصاصاته بممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. (٢٥ : ١٣)

وتظهر لجنة الشباب في الهيكل الوظيفي للمجلس حيث تندرج تحت أمانة شؤون اللجان على النحو التالي:



شكل رقم (٢)  
الهيكل الوظيفي لمجلس الشعب

## ٧/١/٢: وظائف مجلس الشعب:

وقد نصت المادة (٨٦) من دستور جمهورية مصر العربية الحالي الصادر سنة (١٩٧١) على أن مجلس الشعب هو الذى يتولى سلطة التشريع ويقرر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور. (٢٣)

كما عرفت المادة (١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب بأن للمجلس السلطة التشريعية ، ويتولى الرقابة على أعمال الحكومة ، وذلك على الوجه المبين فى الدستور ، ووفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس. (٥٢ : ١)

ويتبين من نص المادة (٨٦) من الدستور والمادة الأولى من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أن للمجلس وظيفتين أساسيتين. وهما:

### الوظيفة الأولى: التشريع:

وأن كانت المادة (٨٦) من الدستور قد نصت على أن السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشعب ، إلا أن اللائحة الداخلية للمجلس قد فصلت طريقة ممارسة المجلس لهذا الحق الدستورى ، فالقانون لا يكون نافذاً ومنتجاً لآثاره إلا بعد أن يقره مجلس الشعب ويصدره رئيس الجمهورية ، ويلي ذلك نشرة فى الجريدة الرسمية حتى يعلم به الكافة. (٢٥ : ١٨)

فالمقصود بالتشريع هو مجموعة من القواعد القانونية الصادرة عن الهيئة التشريعية فى الدولة "مجلس الشعب" ، وقد جاءت فكرة التشريع بعد أن لاحظ القائمين على تطبيق القانون بأن النصوص والقواعد المعمول بها لم تعد صالحة للتطبيق نظراً لتغيير المفاهيم والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الدولة. (١١ : ١٢٤)

### الوظيفة الثانية: الرقابة على أعمال الحكومة:

ورقابة مجلس الشعب على أعمال الحكومة هى وظيفة سياسية بالدرجة الأولى تجعل لمجلس الشعب حق محاسبة السلطة التنفيذية عما تبشره من صلاحيات وأعمال ، كما أن أساس هذا الحق ما قرره المادة الثالثة من الدستور التى نصت على أن: " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور".

فطالما أن الشعب هو مصدر السلطات فإن مجلس الشعب — من وجهة النظر السائدة — هو النائب عن الشعب ، ومن هنا فقد أناط به الدستور الرقابة على أعمال الحكومة تأسيساً على أن كل السلطات للشعب وحده. (٢٥ : ٢١)

ونستخلص من الوظيفتين السابقتين للمجلس أن لمجلس الشعب دور رقابي على أعمال السلطة التنفيذية إلى جانب دوره التشريعي الأساسى ، حيث يراقب المجلس ما تتخذه الجهات

الإدارية المختلفة بالسلطة التنفيذية من أعمال وقرارات ومدى اتفاقها مع مبدأ الشرعية من ناحية وأيضا مدى ملاءمتها لأهداف الدولة والصالح العام من ناحية أخرى ، فالمقصود بمبدأ الشرعية هنا هو سيادة القانون أو هو مطابقة أى تصرف أو عمل قانونى للقانون. (٥٥ : ١٣٧)

وبعد أن أوضحت وظائف مجلس الشعب (التشريع والرقابة) والتي تعد بالتبعية من إحدى وظائف لجنة الشباب ، يجب أن أوضح الفرق بين التشريعات والقوانين والتي تصنف إلى أنواع مختلفة.

٨/١/٢: تصنيف التشريعات:

تصنف التشريعات إلى عدة أنواع فهناك التشريعات الأساسية ، والتشريعات الثانوية ، وتشريعات الضرورة ، والقوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم مسائل إدارية. وهي تفصيلا على النحو التالي:

أ. التشريعات الأساسية (الدستور):

وهذه التشريعات هي التي تتعرض الى موضوعات ذات أهمية كبرى بالنسبة للدولة كتحديد أساس نظام الحكم فى الدولة ، والنظام القانونى الرسمى للدولة ، والهيئات العامة بالدولة واختصاصات كل هيئة والفلسفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الرسمية) والحقوق والحريات العامة الخاصة بأفراد المجتمع.

من هنا فإن كافة هذه التشريعات السابقة نجد أن الدولة هي المنوطة بإقرارها والعمل بالحفاظ على سموها بين أفراد المجتمع داخل الدولة ، من أجل هذا فإن هذه التشريعات تعتبر الأسمى والأعلى درجة بين مختلف الأنواع الأخرى فى التشريعات ، وهنا يجب أن نشير الى هذه التشريعات باستخدام الاصطلاح القانونى (الدستور) وذلك من أجل الدلالة عليها.

(٤٨ : ٢٩-٣٠)

ب. القوانين (التشريع العادى):

هى كافة التشريعات التى يتم إصدارها وإقرارها فى خلال المجلس التشريعى فى الظروف العادية وذلك من خلال نص يتضمنه الدستور، وهنا نلاحظ أن القوانين تكون فى مرتبة أقل من الدستور (التشريعات الأساسية).

وذلك نظرا إلى أن الموضوعات التى تعمل على معالجتها وتتضمنها تعتبر موضوعات أقل أهمية من تلك الموضوعات التى يتضمنها التشريعات الأساسية من هنا وحيث أن الدستور أعلى مرتبة فى القوانين فلا يجوز لهذه القوانين أن تلغى أو تعدل منه ويستخدم الاصطلاح القانونى (قانون) للدلالة على هذا النوع من التشريعات. (٤٨ : ٣٠)

### ج. تشريعات الضرورة (الاستثنائية):

وهي تلك التشريعات التي تقوم السلطة التنفيذية بإقرارها في الظروف الاستثنائية أو الضرورية أو المستعجلة دون الرجوع إلى المجلس التشريعي (مجلس الشعب) ، وذلك بناءً على نص متضمن في الدستور، وتوضع هذه التشريعات في فترة عدم انعقاد المجلس التشريعي حيث تحل هنا السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية على الرغم من أن السلطة التشريعية هي الأصل في ممارسة وظيفتها وذلك بصفة استثنائية من أجل مواجهة الظروف المستعجلة التي لا تتحمل التأخير والانتظار وذلك إلى حين عودة المجلس التشريعي إلى الانعقاد.

وهنا يجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التشريعات له قيمة وقوة قانونية لأنه يتناول مجموعة من الموضوعات مثلها تماماً لموضوعات القوانين في نفس درجة الأهمية، وإذا نظرنا إلى السلم التشريعي نجد أن تشريعات الضرورة تقع في نفس درجة القوانين وبالتالي هي توازيها ومن ثم فهي أدنى في الدستور (التشريعات الأساسية) وبالرغم من أنها أقل مرتبة في الدستور إلا أنه لا يجوز لهذا النوع من التشريعات أن يخالف أو يلغى الدستور.

وهذا النوع من التشريعات يتمتع بقوة القوانين وله صفة مؤقتة، حيث تفقد هذه التشريعات هذه القوة بمجرد انعقاد المجلس التشريعي، ولكن إذا تم عرضها على المجلس التشريعي وقام المجلس بإقرارها فإنها تصبح بذلك قوانين واجبة التطبيق، ولكن إذا لم تعرض على المجلس التشريعي عند انعقاده فإنها تفقد مالها من قوة، ويطلق على هذا النوع من التشريعات اصطلاح (مرسوم القانون)، ذلك من خلال نص المادة (١٤٧) من الدستور المصري. (٤٨ : ٣٠-٣١)

### د. التشريعات الثانوية:

هي تلك التشريعات التي تصدر عن طريق أي جهة من الجهات التنفيذية شريطة أن يعطيها الدستور صلاحية إصدار التشريعات الثانوية، حيث يحدد القانون هذه الجهة التي سوف تختص بإصدار تلك التشريعات وذلك في مادة تفويض الصلاحيات التشريعية، وإذا كانت التشريعات توضع تنفيذاً لقانون فهي بالتالي تنظم مسائل ثانوية بالسند لهذا القانون وبالتالي فهي تقع في مرتبة أدنى من هذا القانون.

ويستعمل للدلالة على التشريعات الثانوية والتي تصدر من مجلس الوزراء اصطلاح (لائحة تنفيذية)، ويستعمل للدلالة على التشريعات الثانوية التي تصدر عن وزير اصطلاح (قرار وزير)، ويستعمل للدلالة على التشريعات الثانوية التي تصدر من درجة أقل كوكيل وزارة اصطلاح (التعليمات للقرارات). (٤٨ : ٣١)

### هـ. التشريعات المتعلقة بتنظيم مسائل إدارية:

وهذه التشريعات تصدر من السلطة التنفيذية وذلك من خلال أو بموجب نص متضمن في الدستور وذلك بصورة لا يمنحها صلاحية إصدار التشريعات ويتحدد موضوعها بالتنظيم الإداري وذلك مثل التقسيمات الإدارية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وكيفية إدارتها، وهنا

نلاحظ أن هذه التشريعات تقع في مرتبة أدنى من الدستور، وهذه التشريعات لا تحدد موقعها بالنسبة للقوانين وتشريعات الضرورة والتشريعات الثانوية، وذلك بسبب خصوصية هذا النوع من التشريعات بتنظيم مائل إدارية محدد مجالها في الدستور، ولكن في النهاية فإن هذه التشريعات تتدرج هرمياً تبعاً للتسلسل الإداري لمصادرها. (٤٨ : ٣٢)

٩/١/٢: الدور السياسي لمجلس الشعب:

مجلس الشعب هو السلطة التشريعية وبحكم ذلك هو الذي يقرر القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الدولة، كما يراقب الحكومة في ممارسة سلطاتها، ومن خلال هذه المراقبة تتعرض الحكومة للمسئولية السياسية، ولكن العمل السياسي ليس عملاً فنياً، وإنما هو تعبير عن احتياجات الشعب وآماله تعبيراً مستمراً متطوراً.

وهذا التعبير يمارسه مجلس الشعب ويحققه من خلال تحقيق الأهداف السياسية التالية:

- تعميق الممارسة الديمقراطية. فالممارسة الديمقراطية تعنى الحرية لأفراد الشعب في التعبير عن آرائهم تعبيراً مطلقاً، وأن يمارسوا كافة الحقوق والحريات الأخرى في مواجهة السلطة.
- التعبير عن احتياجات الشعب المتطورة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، إما من خلال التشريع أو من خلال الرقابة.
- المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي. فيتحقق هذا الاستقرار كلما كان مجلس الشعب معبراً بصدق عن الاحتياجات المتطورة للشعب، فلو حدثت فجوة (هوة) بين مجلس الشعب والجماهير، فإن ذلك يزعزع الاستقرار السياسي.
- الدبلوماسية البرلمانية. فإذا كانت الدبلوماسية الرسمية من الأعمال التنفيذية إلا أنه مع تنامي النظم الديمقراطية وخاصة من خلال البرلمانات فقد تنامي الدور المؤثر للبرلمانات في القرار السياسي، وجعلها فعالة في السياسة الخارجية.

وبالتالي فالمقصود بالدور السياسي لمجلس الشعب بأنه هو: "الدور الذي يؤديه المجلس في الحياة السياسية بوصفه المؤسسة النيابية للدولة، التي هي الشكل والإطار التنظيمي لممارسة الحياة السياسية في المجتمع المعاصر".

أي أن مجلس الشعب لا يقتصر مجاله على مجرد الدور السياسي في الحياة الداخلية للبلاد، بل أنه وصل إلى العلاقات الخارجية سواء من خلال الاشتراك في المؤتمرات أو الزيارات البرلمانية نفسها، أو من خلال تكوين جمعيات صداقة برلمانية بين عدد من النواب أو المشاركة في المننديات البرلمانية.

ومن هنا يلاحظ أن الدور السياسي لمجلس الشعب يتلخص في أنه يعمق الديمقراطية من خلال التعددية الحزبية والتعبير عن الاحتياجات المتطورة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي، والمشاركة بالدبلوماسية البرلمانية في دعم

السياسة الخارجية، ويحقق مجلس الشعب هذا الدور السياسي من خلال التشريع والرقابة البرلمانية. (٣٨ : ٨٤-٨٧)

١٠/١/٢: تكوين مجلس الشعب:

نصت المادة (٨٧) من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر لسنة (١٩٧١) على أن:

" يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تنقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين، على ألا يقل عن (٤٤٤) عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام ، ويبين القانون تعريف العامل والفلاح ، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة ". (٢٣)

ومن هذا النص يتضح أن مجلس الشعب يتكون من:

- عدد من الأعضاء لا يقل على (٤٤٤) عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

- عدد من الأعضاء لا يزيد على عشرة (١٠) يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر قرار بتعيينهم في مجلس الشعب ، ليصبح إجمالي عدد الأعضاء بالمجلس (٤٥٤) عضواً.

(٢٥ : ٢٦)

١١/١/٢: مدة مجلس الشعب:

قضت المادة (٩٢) من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر لسنة (١٩٧١) بأن مدة مجلس الشعب خمسة سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ، ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال ستين يوماً السابقة على انتهاء مدته. (٢٣)

١٢/١/٢: مركز مجلس الشعب:

نصت المادة (١٠٠) من الدستور على أن مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب، ويجوز في الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته في مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس، واجتماع مجلس الشعب في غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التي تصدر فيه باطلة. (٢٣)

١٣/١/٢: سير العمل داخل مجلس الشعب:

نصت المادة (١٠٤) من الدستور على أن يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه. (٢٣)

ويستفاد من هذا النص أن الدستور قد عهد الى مجلس الشعب بمهمة وضع اللائحة الداخلية التي تنظم أسلوب عمله وتحدد كيفية ممارسته لوظائفه.

واللائحة الداخلية لها قوة القانون في مواجهة أعضاء المجلس وما ورد فيها من أحكام واجب الإتيان من كل أعضاء المجلس عند مباشرتهم لاختصاصاتهم داخل المجلس وفي لجانه ذلك لأنها تضع النظم والقواعد التي يسير عليها المجلس في مباشرته لعمله. (٢٥ : ٤٥)

١٤/١/٢: أعضاء مجلس الشعب:

تشير تركيبة العضوية داخل مجلس الشعب إلى وجود خمسة تصنيفات للأعضاء، منها ما هو مقنن في الدستور والقانون، ومنها ما هو غير مقنن. وهذه التصنيفات هي:

- التصنيف الفئوي.
- التصنيف النوعي.
- التصنيف الديني.
- التصنيف السياسي.
- التصنيف الخاص بشكل اكتساب العضوية.

أ. التصنيف الفئوي:

وفقاً لهذا التصنيف يتألف مجلس الشعب من ثلاث فئات، فهناك العمال والفلاحون وهم متساوون في الحقوق السياسية المرتبطة بالعضوية، وهناك الفئات المهنية التي لها حقوق أقل من الفئة الأخرى.

وكان التصنيف الثلاثي إلى عمال وفلاحين وفئات قد قنن في دستور (١٩٦٤) لتتويجا للتوجيهات الاشتراكية لثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢)، ويشير هذا التصنيف التفصيلي إلى ضرورة ألا يقل نصف عدد الأعضاء بالمجلس عن هم يحملون صفة العمال والفلاحين. (٤١ : ١٣٦)

ب. التصنيف النوعي:

منح الدستور المصري لعام (١٩٥٦) السيدات حق الانتخاب والترشيح في البرلمان ، وكان عدد السيدات اللاتي شغلن مقاعد مجلس الشعب منذ أن شاركت المرأة في عضوية المجلس حتى نهاية الفصل التشريعي السابع لمجلس الشعب عام (٢٠٠٠) ، قد بلغت (١٤١) مقعداً شغلتهن ٦٨ سيدة.

وكان هؤلاء خلال الفصل التشريعي الرابع للمجلس (١٩٨٤-١٩٨٧) ، والذي خصص فيه حصة من المقاعد لتشغلها المرأة بالانتخاب كحد أدنى (٣٦) مقعداً منهم واحدة بالتعيين ، إضافة إلى (١٩) مقعداً في الفصل التشريعي الخامس (١٩٨٧-١٩٩٠) ، والذي ألغى فيه نظام الحصة لعدم دستوريته ، وكان ضمن المقاعد الـ (١٩) أربعة مقاعد بالتعيين. (٤١ : ١٣٨)

ج. التصنيف الديني:

نص الدستور المصري على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم الدينية ، على أن وجود مزاج عام لدى بعض المسيحيين بعدم جدوى المشاركة السياسية عامة

والبرلمانية خاصة يؤدي إلى ضعف الأداء البرلماني باعتبار أن مجلس الشعب إحدى وسائل المشاركة السياسية لكافة المواطنين.

وعسوما فقد لجأ رئيس الدولة إلى التلخص من هذا القصور جزئياً من خلال وسيلة التغيير في المجلس ، وهو ما اتبعه مع السيدات أيضاً لقلة عدد المنتخبات خاصة منذ مجلس (١٩٨٧) ، حيث انتهى تخصيص مقاعد لهن ، حتى أنه مع قلة العدد المخول بتعيينه دستورياً أصبح يقوم - كلما أمكن - بتعيين مسيحيات لسد الثغرتين معاً. (٤١ : ١٣٨)

#### د. التصنيف السياسي:

يشير التصنيف السياسي للعضو داخل مجلس الشعب إلى الهوية الحزبية للعضو، وقد تأثرت تلك الهوية بسلسلة من القوانين المقيدة للحريات ، كقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي ألغى في عام (١٩٩٤) ، وقانون الأحزاب السياسية.

ومن ناحية أخرى ساهمت الأمور الإجرائية المتعلقة بالعمل بالأنظمة الانتخابية المتعاقبة في نمو أغلبية كبيرة من الحزب الحاكم داخل مجلس الشعب ، خاصة مع عدم تطبيق العديد من الضمانات التي نادى بها قوى المعارضة لتحقيق نزاهة الانتخابات ، وقد أعاقت تلك الأغلبية الكبيرة الأداء التشريعي والرقابي للمجلس - حيث تحول المجلس إلى ما يشبه الهيئة البرلمانية للحزب الوطني - وذلك لسببين. وهما:

- تعويل قيادات الحزب الوطني وهيئته البرلمانية على التماسك الحزبي المبالغ فيه.
- عدم الاعتياد على التجربة الديمقراطية.

ومن ثم وجود صعوبة لدى الكثيرين من أعضاء الحزب من مجرد تقديم لسياسات الحكومة. (٤١ : ١٣٩)

#### ه. التصنيف الخاص بشكل اكتساب العضوية:

كُتسب العضوية بمجلس الشعب من خلال أمرني، الانتخاب والتعيين ، وقد أقر حق التعيين لرئيس الجمهورية منذ عام (١٩٦٤) ، ولم يوضح الدستور أية شروط في العضو المعين الأمر الذي اعتبر فيه هذا الحق مسألة سياسية ، وقد بررت القيادات السياسية وقتئذ هذا الحق بضرورة توافر التمثيل لكافة العناصر الوطنية داخل مجلس الشعب.

وزاد الفقهاء على هذا التبرير ، بضرورة تمثيل الأقليات وكذلك بعض الكفاءات ممن قد لا يحسنوا خوض الانتخابات ، وعلى المعارضين لهذا الحق رأوا فيه تعدياً على المبادئ الديمقراطية التي تعطى الناخبين وحدهم حق اختيار ممثليهم. (٤١ : ١٤٢)

## ١٥/١/٢ : الأجهزة البرلمانية لمجلس الشعب:

نصت المادة (٤) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن الأجهزة البرلمانية الرئيسية لمجلس الشعب هي:

- رئيس المجلس.
- مكتب المجلس.
- اللجنة العامة للمجلس.
- لجنة القيم.
- اللجان النوعية.
- اللجان الخاصة والمشاركة.
- الشعبة البرلمانية.

### أ. رئيس المجلس:

يراعى رئيس المجلس مطابقة أعمال المجلس لأحكام الدستور ، والقانون وهذه اللائحة. وله أن يستعين في ذلك بالمكتب أو باللجنة العامة للمجلس ، أو بلجنة القيم، أو بإحدى اللجان الأخرى ، أو بمن يختاره من الأعضاء. (٥٢ : ٢)

### ب. مكتب المجلس:

يشكل مكتب المجلس من رئيس المجلس والوكيلين ، وينتخب المجلس في الجلسة الأولى لدور الانعقاد السنوي العادي الرئيس والوكيلين بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، ويرأس هذه الجلسة أكبر الأعضاء الحاضرين سنا. وتقدم الترشيحات إلى رئيس الجلسة خلال المدة التي يحددها ، ويجرى الانتخاب ولو لم يتقدم للترشيح إلا العدد المطلوب. وتكون عملية الانتخاب سرية ، وتجري في جلسة علنية بالتعاقب للرئيس ثم للوكيلين. ويعلن رئيس الجلسة انتخاب رئيس المجلس ، ويباشر مهام الرئاسة فور إعلان انتخابه. كما يمكن لمكتب المجلس أن يكلف إحدى اللجان بدراسة موضوع معين وتقديم تقرير إليه بنتيجة دراستها وتوصيتها بشأنه ، وللمكتب أن يقرر عرض التقرير على المجلس. (٥٢ : ٤-٥)

### ج. اللجنة العامة للمجلس:

تشكل اللجنة العامة في بداية كل دور انعقاد سنوي عادي برئاسة رئيس المجلس وعضوية كل من: الوكيلين ، رؤساء لجان المجلس ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب ، خمسة أعضاء يختارهم مكتب المجلس على أن يكون من بينهم عضو واحد من المستقلين إذا كان عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس عشرة أعضاء على الأقل.

يدعو رئيس المجلس اللجنة العامة إلى الاجتماع ، ويضع جدول أعمالها ، ويدير مناقشاتها ويعلن انتهاء اجتماعاتها وقراراتها وتوصيتها. وتعد اللجنة اجتماعا دوريا مرة كل شهر على الأقل خلال دور الانعقاد ، ويجوز لرئيس المجلس دعوتها لاجتماع غير عادي. ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها. (٥٢ : ٧)

#### د. لجنة القيم:

- تشكل لجنة القيم بقرار من المجلس في بداية كل دور انعقاد سنوى عادى بناء على ترشيح مكتبه برياسة أحد وكلى المجلس وعضوية كل من:
- رؤساء لجان الشئون الدستورية والتشريعية ، والشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف ، والاقتراحات والشكاوى.
  - خمسة من أعضاء اللجنة العامة من بينهم اثنان من ممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب المعارضة والمستقلين.
  - خمسة من أعضاء المجلس يختارون بطريق القرعة على أن تكون من بينهم إحدى النساء.

وتختص لجنة القيم بالنظر فيما ينسب إلى أعضاء المجلس من مخالفات تشكل خروجاً على القيم الدينية أو الأخلاقية أو الاجتماعية ، أو المبادئ الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، وذلك كله طبقاً لأحكام الدستور أو القانون أو اللائحة الداخلية لمجلس الشعب.

(١٠-٩ : ٥٢)

#### هـ. اللجان النوعية:

هى أهم الأجهزة البرلمانية فيما يتعلق بسير عمل المجلس وأدائه لوظائفه فهى أكثر هذه الأجهزة حركة ونشاطاً وأوسعها اختصاصاً وأكثرها إنتاجاً وتحصيلاً ، وهى على التعبير الدارج "الدينامو" الذى يغذى لحل أعمال المجلس.

ولعل اللجان النوعية تستمد أهميتها من منطلق أنه ما من عمل يدخل فى اختصاص المجلس إلا ويكون له نصيب من البحث الهادئ والدراسة العميقة المتأنية والمناقشة الموضوعية الجادة داخل هذه اللجان.

فما من موضوع يعرض على هيئة المجلس كاملة إلا وتكون لجانه قد توفرت على دراسته وفحصه وتقديم تقرير فى شأنه ، ولذلك فإن اللجان النوعية هى الهيكل الأساسى لعمل المجلس ومنها يبدأ فى الحقيقة ممارسة العمل التشريعى والرقابى.

(١٠٩ : ٢٥)

تتكون كل لجنة من اللجان النوعية بمجلس الشعب من رئيس ووكيلين وأمين سر ، وكذلك عدد من الأعضاء يحدده المجلس فى بداية كل دور انعقاد عادى بناء على اقتراح مكتب المجلس ، بما يكفل حسن قيام هذه اللجان بأعمالها ، وتشكل اللجان النوعية عدد من اللجان وهم ثمانية عشر لجنة كما يلى:

- لجنة الشئون الدستورية والتشريعية.
- لجنة الخطة والموازنة.
- لجنة الشئون الاقتصادية.
- لجنة العلاقات الخارجية.
- لجنة الشئون العربية.
- لجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية.
- لجنة الاقتراحات والشكاوى.
- لجنة القوى العاملة.
- لجنة الصناعة والطاقة.

- لجنة الزراعة والري.
- لجنة التعليم والبحث العلمي.
- لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف.
- لجنة الثقافة والإعلام والسياحة.
- لجنة الشؤون الصحية والبيئة.
- لجنة النقل والمواصلات.
- لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير.
- لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية.
- لجنة الشباب.

وتعاون هذه اللجان المجلس في ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية.

(٥٢ : ١٣-١٤)

وتقضى المادة (٤٤) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن تتولى كل لجنة من اللجان النوعية الدراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين ، والاقتراحات بمشروعات القوانين، والقرارات بقوانين ، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة باختصاصات كلا منها. وفيما يلي نتعرف على ماهية لجنة الشباب بمجلس الشعب بعد سرد ماهية الأجهزة البرلمانية للمجلس.

(١٦ : ٥٢)

#### و. اللجان الخاصة والمشاركة:

لمجلس الشعب أن يقرر - بناء على ما يعرضه رئيسه أو بناء على طلب الحكومة - الموافقة على مبدأ تشكيل لجنة خاصة لدراسة أو بحث مشروع قانون أو اقتراح بمشروع قانون أو قرار بقانون أو موضوع أو مسألة محددة ، وإعداد تقرير بشأنها للمجلس. ويختار رئيس المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة ويخطر المجلس بأسمائهم في أول جلسة. وتستمر اللجنة الخاصة حتى يصدر قرار من المجلس بشأن الموضوع الذي شكلت من أجله أو بانتهاء عملها.

#### ز. الشعبة البرلمانية:

مجلس الشعب هو شعبة جمهورية مصر العربية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، وتتكون الجمعية العمومية للشعبة من جميع أعضاء المجلس ، ورئيس المجلس هو رئيس الشعبة ووكيلا المجلس هما وكيلا الشعبة.

تشكل اللجنة التنفيذية للشعبة من مكتب المجلس ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، وثمانية من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بناء على ترشيح مكتب المجلس ، وثلاثة أعضاء يختارهم مكتب المجلس من بين المتخصصين في نشاط الشعبة ، على أن يكون من بينهم عضو واحد على الأقل من ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب المعارضة ، ويتولى أمين عام المجلس الأمانة العامة للشعبة ويشرف على تنظيم أمانتها وأعمالها ويكون مسئولاً عنها أمام رئيس الشعبة.

يعقد المجلس فى هيئة شعبية برلمانية اجتماعا سنويا دوريا خلال شهر يناير من كل عام للنظر فى المسائل المتعلقة بشئون الشعب ، كما يعقد المجلس اجتماعا طارئا بناء على ما تقرره اللجنة التنفيذية للشعب للنظر فى الأمور الطارئة المتعلقة بها. (٥٢ : ٣٨)

١٦/١/٢: التعريف بلجنة الشباب بمجلس الشعب:

يمكن التعرف على لجنة الشباب بمجلس الشعب من خلال مجموعة من النقاط الفرعية أوضحتها فيما يلى:

- التعريف باللجنة وطرق الترشيح لها.
- أهداف اللجنة.
- أسلوب عمل اللجنة.
- الفئة التى تقوم اللجنة بالاهتمام بها.
- مستوى عمل اللجنة.
- المجال أو المجالات التى تعمل اللجنة فى إطارها.
- وضع اللجنة فى الجهاز الذى تتبعه.
- تكوين اللجنة.
- الإمكانيات المساعدة المتوفرة باللجنة.

ونوضح هذه النقاط بالتفصيل على النحو التالى:

أ. التعريف باللجنة وطرق الترشيح لها:

- اسم اللجنة: لجنة الشباب.
- العنوان: مقر مجلس الشعب المصري - مدينة القاهرة.
- طريقة الترشيح للجنة: وهى تتم وفقا لطريقة الترشيح العام للجان ، حيث يتلقى رئيس المجلس فى بداية كل دور انعقاد عادى وفى الموعد الذى يحدده ترشيحات الأعضاء لعضوية اللجان ، ولا يجوز لرئيس مجلس الوزراء أو لغيره من أعضاء الحكومة أو وكلاء الوزارة لشئون مجلس الشعب الجمع بين مناصبهم وعضوية اللجان ولا يجوز لرئيس أو أى عضو بمكتب إحدى اللجان أن يكون عضوا فى أية لجنة أخرى ، إلا بموافقة مكتب المجلس.

يعلن مكتب المجلس قوائم الترشيح لعضوية اللجان قبل عرضها على المجلس ، ولكل عضو تقديم اقتراحاته أو اعتراضاته كتابة إلى رئيس المجلس لعرضها على مكتب المجلس للنظر فيها.

تنتخب كل لجنة خلال العشرة أيام التالية لبداية كل دور انعقاد عادى من بين أعضائها رئيسا ووكيلين وأميناً للسر ، وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها. وتقدم الترشيحات كتابة إلى رئيس المجلس خلال الفترة التى يحددها مكتب المجلس ، ويعلن الرئيس هذه الترشيحات لأعضاء المجلس ، وتجرى الانتخابات بين المرشحين بطريق الاقتراع السرى تحت إشراف لجنة يشكلها

مكتب المجلس من بين أعضاء اللجان غير المتقدمين للترشيح لمناصب مكاتب اللجان. وإذا لم يتقدم للترشيح أحد غير العدد المطلوب أعلن انتخاب المرشحين بالتركية.

ويعلن رئيس المجلس نتيجة انتخابات مكاتب اللجان ، ويبلغها إلى الوزراء الذين تدخل أعمال وزارتهم في اختصاصات اللجنة. (٥٢ : ١٤-١٥)

#### ب. أهداف اللجنة:

تتولى لجنة الشباب الدراسة وإبداء الرأى فى مشروعات القوانين والاقترحات بمشروعات القوانين والقرارات بقوانين ، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالاختصاصات المبينة قرين كل منها فيما يلى:

- رعاية الشباب والتربية الروحية والرياضة.
- الأندية ومراكز الشباب.
- وزارة الشباب (المجلس القومى للرياضة والمجلس القومى للشباب).
- الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية والمسابقات والبعثات الرياضية.

وغير ذلك من المسائل الداخلة فى اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بشئون الشباب والرياضة. (٥٢ : ٢٤)

#### ج. أسلوب عمل اللجنة:

تحدد اللجنة فى بداية كل دور انعقاد عادى ، الموضوعات التى تدخل فى نطاق نشاطها وتحتاج إلى مناقشة خلال هذا الدور والأسباب المبررة لهذه المناقشة، والجوانب التى تستحق الدراسة وتقدم بياناً بذلك إلى رئيس المجلس.

وتتولى لجنة الشباب دراسة ما يحال إليها من مشروعات القوانين ، أو الاقتراحات بمشروعات القوانين ، أو القرارات بقوانين ، أو غيرها من الموضوعات التى تدخل فى نطاق اختصاصها، وغير ذلك من المسائل التى يقرر المجلس أو رئيسه إحالتها إليها وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الشعب.

تتقصى لجنة الشباب أثار تطبيق القوانين العامة التى تمس مصالح الشباب الأساسية والمتعلقة بنطاق اختصاصها ، وتبحث مدى اتفاق القرارات المنفذة لها مع أهداف القانون ، وعليها أن تقدم تقريراً الى رئيس المجلس بنتائج متابعتها والاقتراحات التى تراها فى هذا الشأن.

تتابع لجنة الشباب - فى حدود اختصاصها - ما تتضمنه بيانات الوزراء فى المجلس أو أمامها أو فى الصحف ووسائل الإعلام من وعود وبرامج ، وكذلك التوصيات التى صدرت عنها أو صدرت عن المجلس ، وتقدم تقارير الى رئيس المجلس تضمنها المدى الذى وصل إليه تنفيذ كل من هذه الوعود والتوصيات.

ويجوز للجنة الشباب أن تبدي اقتراحات برغبات فيما يدخل في اختصاصها من موضوعات عامة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو إدارية ، ولرئيس المجلس أن يخطر الحكومة بهذه الاقتراحات ويطلب الإجابة عنها.

للجنة الشباب حق الاجتماع بالوزير - رئيس المجلس القومي للشباب أو للرياضة - بأى من المسائل الداخلة فى نطاق عملها للاستماع الى ما يدلى به من إيضاحات أو غير ذلك من المعلومات والبيانات. (٥٢ : ٢٥-٢٧)

#### د. الفئة التى تهتم بها اللجنة:

من الواضح ومن المسمى الذى توصف به لجنة الشباب ، أن اللجنة تهتم بالشريحة السكانية التى يمكن أن يطلق عليها مصطلح الشباب وإذا حددنا هذه الفئة التى تهتم بها تحديدا زمنيا يلاحظ أن ذلك يتفق مع التحديد الذى يتعارف عليه حديثا وهو بين سن (١٥ - ٣٠) عاما وان كان هذا لا يمانع اهتمام اللجنة بمن يقل سنهم بقليل عن سن الخامسة عشرة أو يزيد عن الثلاثون طالما أن لديهم صفات القدرة والعطاء والنشاط. (١٤ : ٤٥)

#### هـ. مستوى عمل اللجنة:

من الملاحظ أن لجنة الشباب تمثل جزءا من جهاز مجلس الشعب وهو جهاز يعمل على المستوى القومى ، ومن ثم فان مستوى عمل اللجنة يتضمن مهامها تشريعية ورقابية على الأمور المتعلقة بالنشء والشباب والرياضة على المستوى القومى ككل وخاصة فيما يتعلق بسياسات رعاية الشباب وخدمته على مستوى المجتمع المصرى.

#### و. المجالات التى تعمل اللجنة فى إطارها:

إن المجالات التى تعمل فى إطارها لجنة الشباب هى المجالات التشريعية والرقابية على الموضوعات المتعلقة بالشباب والرياضة ، ويتضمن ذلك الأنشطة والبرامج والمشروعات التى يتم تنفيذها من اجل الشباب وكذلك الأجهزة المختلفة القائمة على التنفيذ.

#### ز. وضع اللجنة فى الجهاز الذى تتبعه:

تمثل لجنة الشباب جزءا من اللجان النوعية الثمانية عشرة الموجودة بمجلس الشعب المصرى والمنوط لها الاهتمام بمجال رعاية النشء والشباب ، ومن ثم فهى جزء لا يتجزأ من المجلس وعامل هام لمساعدة المجلس فى مهامه التشريعية والرقابية وكل ما يتعلق بأمر النشء والشباب على المستوى القومى لجمهورية مصر العربية ، وهى مع غيرها من اللجان السبعة عشرة تمثل المحتوى الكلى للمجلس حيث أن كل هذه اللجان تضم فى عضويتها جميع أعضاء المجلس حيث تنص اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على ضرورة أن يشترك العضو فى احد لجان المجلس كما يجوز له - بموافقة مكتب المجلس - أن يشترك فى لجنة ثانية للإفادة من خبرته وتخصصه فى مجال نشاط اللجنة. (٥٢ : ١٣-١٥)

### ح. تكوين اللجنة:

تتكون لجنة الشباب من عدد من الأعضاء يحدده المجلس في بداية كل دور انعقاد عادي بناء على اقتراح مكتب المجلس ، بما يكفل حسن قيام هذه اللجنة بأعمالها. ولا يجوز في جميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء اللجنة من محافظة واحدة على ربع مجموع أعضائها ، وتنتخب كل لجنة خلال العشرة أيام التالية لبداية كل دور انعقاد عادي من بين أعضائها كلا من ( رئيسا - وكيلين - أميناً للسر ) وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها. (٥٢ : ١٤-١٥)

### ك. الإمكانيات المساعدة المتوفرة باللجنة:

هناك مجموعة من الإمكانيات المساعدة المتوفرة باللجنة والمتمثلة في:

#### (١) الأمانة الفنية للجنة:

وتتكون من أمين اللجنة بالإضافة إلى مجموعة من الباحثين الفنيين المؤهلين الذين يتولون جميع الأعمال الإدارية الخاصة باللجنة حيث يقومون بمساعدة أعضاء مكتب اللجنة في كل شئون اللجنة واتصالاتها.

#### (٢) التهيئة المادية للجنة:

حيث يتوافر للجنة مجموعة من القاعات المزودة بالوسائل السمعية والبصرية للاجتماعات وجلسات الاستماع وكذلك يتوفر لها المصورين والجهاز الإعلامي للمجلس والذي يخدم عمل اللجنة.

#### ١٧/١/٢: وسائل الرقابة البرلمانية داخل لجنة الشباب:

من منطلق أن لجنة الشباب جزءا من اللجان النوعية الثمانية عشرة الموجودة بمجلس الشعب المصري ، وبالتالي تعد جزء لا يتجزأ من مجلس الشعب وعامل هام لمساعدة المجلس في مهامه التشريعية والرقابية ، فهي تستخدم الوسائل الرقابية المختلفة مثلها في ذلك كباقي اللجان النوعية بالمجلس لمتابعة المهام التشريعية والرقابية الموكلة إليها.

فالوسائل الرقابية التي تستخدمها اللجنة تختلف من حيث النوع والمضمون والهدف المستخدم من أجله الوسيلة نفسها، وهذه الوسائل على النحو التالي:

- الأسئلة.
- طلبات الإحاطة.
- الاستجوابات.
- طلبات المناقشة العامة.
- الاقتراحات برغبة أو بقرار.
- لجان تقصي الحقائق.

- لجان الاستطلاع والمواجهة.
- العرائض والشكاوى.
- المسؤولية الوزارية (سحب الثقة ، مسؤولية رئيس مجلس الوزراء).
- اتهام الوزراء.
- متابعة شؤون الإدارة المحلية.

فمن الناحية الإجرائية فإن تلك الوسائل تتنوع ما بين الآتى:

- وسائل فردية يقوم بها عضو واحد كالسؤال وطلب الإحاطة والاستجواب.
- وسائل شبه جماعية لا يجوز تقديمها من جانب أكثر من عشرة أعضاء مثل الاقتراح برغبة.
- وسائل جماعية تتطلب توقيع عشرين عضواً على الأقل مثل طلب المناقشة العامة وطلب تشكيل لجنة تقصى الحقائق أو الاستطلاع والمواجهة.
- وسائل تحتاج فى ممارستها إلى موافقة شبة خاصة من أعضاء المجلس مثل طلب سحب الثقة من نواب رئيس الوزراء أو الوزراء وطلب تقرير مسؤولية رئيس الوزراء، حيث تحتاج إلى توقيع عشر الأعضاء على الأقل (أى أكثر من ٤٦ عضواً).
- وسائل تحتاج فى ممارستها إلى توقيع خمس عدد الأعضاء (أى أكثر من ٩١ عضواً) كما فى حالة اتهام الوزراء.
- ثم تستمر هذه النسبة فى الارتفاع إلى أغلبية الأعضاء (أى أكثر من ٢٢٧ عضواً) فى حالات مثل تقرير مسؤولية رئيس الوزراء فعلا ، بل وتصل إلى الثلثين (أى أكثر من ٣٠٣ عضواً) كما فى حالة اتهام الوزراء فعلا. (٣٨ : ٨٨)

وفيما يلى أوضح تفصيلا هذه الوسائل الرقابية التى يحق للجنة الشباب أن تستخدمها تحت قبة البرلمان - مجلس الشعب - لممارسة حقها التشريعى والرقابى، وصولا للأهداف التى تسعى إلى تحقيقها.

أ. الأسئلة:

يعرف مدحت أحمد يوسف (١٩٩٨) نقلا عن رمزى طه الشاعر السؤال بأنه: " هو توجيه استيضاح إلى أحد الوزراء ، بقصد الاستفسار عن أمر من الأمور التى تتعلق بأعمال وزارته ، أو بقصد لفت نظر الحكومة إلى أمر من الأمور ، أو إلى مخالفات حدثت بشأن موضوع ما ."

كما عرفه مدحت أحمد يوسف (١٩٩٨) نقلا عن سليمان على الطماوى بأنه: "هو تمكين أعضاء البرلمان من الاستفسار عن الأمور التى يجهلون أو لفت نظر الحكومة إلى موضوع معين". (٥٨ : ١١١)

ويعرفه البعض فى الفقه المقارن بأنه: "طلب موجه من عضو البرلمان إلى الوزير يتعلق بتفسير نقطة معينة" ، ويعرفه البعض بأنه: "العمل الذى بمقتضاه يطلب أحد أعضاء مجلس

الشعب من أحد الوزراء إيضاحات حول موضوع معين" ، وعرفه آخرون بأنه: "طلب معلومات موجهة إلى أحد الوزراء فى نقطة محددة". (٥٨ : ١١٢)

ونقلا عن زين بدر فراج عرف مدحت أحمد يوسف (١٩٨٢) السؤال بأنه: " طلب يقدمه النائب كتابة لتوجيهه إلى الحكومة ممثلة فى رئيس مجلس الوزراء ، أو أحد الوزراء أو إلى غيرهم ممن تجيز اللائحة توجيه السؤال إليهم للحصول على بيانات يجهلها النائب - أو يفترض أنه يجهلها - حول موضوع معين يدخل فى الاختصاصات الموجه إليه ". (٥٨ : ١١٤)

وعرف إيهاب نكى سالم (١٩٨٢) بأن السؤال هو: " تقصى عضو البرلمان من وزير مختص أو من رئيس الحكومة عن حقيقة أمر معين خاص بأعمال الوزارة أو الحكومة ككل ". (٢٧ : ١٠)

ومن التعريفات السابقة نلاحظ أنه من حق عضو لجنة الشباب أن يستخدم نوعان من الأسئلة البرلمانية هما:

- النوع الأول: السؤال الذى تكون الإجابة عليه كتابة ، وقد درج الفقه على تسميته بالسؤال المكتوب.

- النوع الثانى: السؤال الذى تكون الإجابة عنه شفاهة ، وقد درج الفقه على تسميته بالسؤال الشفوى، فهو ينقسم بدوره إلى سؤال شفوى بسيط وسؤال شفوى مع المناقشة ، وقد يتسم بصفة الاستعجال وهو ما يسمى بسؤال الحال أو العاجل. (٥٨ : ١١٥)

فالسؤال الشفوى البسيط تنحصر العلاقة به بين السائل والمسئول فقط ، حيث يقوم النائب بطرح سؤاله ، سواء بذكر رقم السؤال كما يحدث فى إنجلترا ، أو بإلقاء السؤال خلال دقيقتين كما يحدث فى الجمعية الوطنية بفرنسا ، أو خمسة دقائق كما يحدث فى مجلس الشيوخ الفرنسى ، ثم يجب الوزير أو ممثل الحكومة عن السؤال.

والأصل أن ينتهى السؤال الشفوى البسيط بمجرد الإجابة عليه وهو ما يحدث فى إنجلترا وفرنسا ومصر ، حيث يقيم السؤال الشفوى البسيط حواراً ثنائياً بين مقدم السؤال والوزير المختص بالإجابة ، ولا يسمح لغيرهما بالتدخل سواء بالتعليق على الإجابة أو المناقشة فيها. (٥٨ : ١٢٥)

أما السؤال الشفوى مع المناقشة يعتبر أوسع من السؤال الشفوى البسيط ، إذ يتيح فرصة أكبر - سواء للعضو السائل أو لبقية أعضاء البرلمان - للإشراك فى المناقشة، ولذلك فإن السؤال الشفوى مع المناقشة لا يقتصر على العلاقة بين السائل والمسئول ، وإنما يسمح لعدد من النواب بالتدخل والمناقشة بشأن موضوع السؤال والإجابة عليه.

ويبدأ السؤال الشفوى مع المناقشة عندما ينادى رئيس المجلس على النائب مقدم السؤال لطرح سؤاله فى وقت محدد ما بين عشرة إلى عشرين دقيقة ، وبعد إجابة الوزير يقوم رئيس

المجلس بتنظيم إجراءات المناقشة ، وذلك وفقا لقائمة أسماء النواب أصحاب الكلمة ، ولكل منهم الحق في الكلام وفقا للوقت الذى يمنحه رئيس المجلس.

وفي جميع الأحوال فإن للنائب موجه السؤال الشفوى مع المناقشة الأولوية فى التدخل بالكلام لمدة عشر دقائق أو أكثر. (٥٨ : ١٢٧)

ولقد نظمت اللائحة الداخلية لمجلس الشعب طرق تقديم الأسئلة وعددها وكذلك طرق الإجابة عليها على النحو التالى:

- يكون توجيه الأسئلة إلى رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وأعضاء الحكومة ، فى الأمور التى تدخل فى اختصاصاتهم.
- لا يجوز تقديم الأسئلة إلا بعد عرض برنامج الحكومة ، إلا إذا كان هناك موضوع هام وعاجل وبموافقة المجلس (وهو نادر الحدوث عمليا).
- الهدف من السؤال هو إما الاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو ، أو التحقق من واقعة علم بها ، أو التعرف على نية الحكومة تجاه أمر ما.
- لا يسمح بالأسئلة المرتبطة بمصالح شخصية أو خاصة.
- الأصل فى الأسئلة والرد عليها هو الشفاهة وأثناء الجلسة ، ويجوز تقديم الأسئلة والحصول على إجاباتها كتابة ، لا سيما تلك المتبقية ولم تطرح خلال دور الانعقاد.
- يجوز لمقدم السؤال التعليق مرة واحدة على إجابة الوزير.
- لا يجوز تقديم السؤال باسم أكثر من عضو ، ولا يجوز للعضو الواحد تقدم أكثر من سؤال واحد بالجلسة أو ثلاثة بالشهر ، وإذا غاب مقدم السؤال تؤجل الإجابة عنه.
- إذا تضمنت الإجابة معلومات جديدة أو أمر هام ، يجوز للمجلس إحالتها مع الأسئلة المرتبطة بها إلى اللجنة المختصة للدراسة والعرض على المجلس.
- يجوز استرداد السؤال فى أى وقت ، ولا يجوز تحويله إلى استجواب فى نفس الجلسة، ويسقط السؤال بزوال عضوية مقدمه أو بزوال صفة من وجه إليه من الحكومة.

ومن الملاحظ هنا أن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب قامت بتطويع السؤال من أداء لرقابة أعمال الحكومة إلى وسيلة لمناقشة شخص الوزير ، فإذا خرج الوزير من الوزارة سقط السؤال وهو أمر يتنافى مع الطبيعة المؤسسية للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويجعل السؤال وكذلك الاستجواب وفقا للمادة (١٩٣) والمادة (٢٠٧) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب مجرد سبب لفتح جدل بين شخص العضو وشخص الوزير المسئول. (٣٨ : ٨٩-٩٠)

## ب. طلبات الإحاطة:

طلب الإحاطة معناه ، أن العضو يطلب إحاطة الحكومة علما بأمر قد تجهله ، أو بمعنى آخر يقصد به أن يحيط عضو البرلمان الحكومة بأمر المفروض أنها لا تقوم بعمله ويريد أن يحدثها على عمله.

وهكذا يختلف طلب الإحاطة عن السؤال اختلافا جذريا ، إذ بينما يقصد بالسؤال استعلام عضو البرلمان عن أمر تجهله هو والمفروض أن الحكومة على علم به ، فإن طلب الإحاطة يقصد به أن عضو البرلمان ذاته هو الذى يعلم بالأمر، وأما الحكومة لا تعلم أو من المفروض أنها لا تعلم عن هذا الأمر شيئا أو أنها تجهله. (٢٤ : ١١٧ - ١١٨)

ومن ثم فيحق لكل عضو بلجنة الشباب داخل المجلس أن يطلب إحاطة رئيس مجلس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة علما بأى أمر هام وعاجل فيما يدخل فى اختصاص عمل اللجنة ، ويقدم طلب الإحاطة كتابة إلى رئيس المجلس محددًا به الأمور التى يتضمنها ومبينًا صفتها الهامة والعاجلة.

يدرج طلب الإحاطة فى جدول الأعمال قبل الأسئلة مباشرة ويدلى العضو الذى قدم الطلب ببيان ، ويجيبه الوزير فى إيجاز ، ولا تجرى مناقشة فى الموضوع إذا تمت الإجابة عنه فى نفس الجلسة.

وفى حالة أن تقدم أحد أعضاء المجلس بطلب إحاطة متعلق بأى أمر من أمور الشباب أو الرياضة ، فمن حق المجلس أن يقرر إحالة الموضوع إلى لجنة الشباب لبحثه وتقديم تقرير عاجل عنه. (٥٢ : ٧٥-٧٦)

## وتتلخص الشروط الواجب توافرها فى طلب الإحاطة فيما يلى:

- يجب أن يقدم طلب الإحاطة كتابة ، ومن ثم لا يقبل طلب الإحاطة إذا أراد عضو البرلمان أن يتقدم به شفاهة.
- يجب أن يقدم عضو البرلمان طلب الإحاطة إلى وزير واحد ، لا إلى وزيرين أو أكثر.
- لا يجوز أن يقدم طلب الإحاطة إلا من عضو واحد من بين أعضاء البرلمان.
- يجب أن يكون طلب الإحاطة خاصا بأمر من الأمور ذات الأهمية العامة ولا يكون متعلقا بمصلحة خاصة أو تكون له صفة شخصية، وهذا أمر مما يستقل بتقديره رئيس المجلس.
- يجب أن يكون طلب الإحاطة واضحا ومقصورا على الأمور المراد الاستفهام عنها بدون أى تعليق.
- أن يكون خاليا من العبارات غير اللائقة.

- يجب أن يكون الأمر الذي يطلب عضو البرلمان إحاطة عضو الحكومة به مما يدخل في إطار اختصاص هذا العضو الحكومي. (٢٤ : ١١٨ - ١١٩)

هذا ونرى أنه يتم الرد على طلب الإحاطة شفاهة في ذات الجلسة ، ومع ذلك يجوز أن يتم كتابته في الحالتين التاليتين:

- إذا كان الغرض من طلب الإحاطة مجرد الحصول على بيانات أو معلومات إحصائية بحتة.

- إذا كان طلب الإحاطة مع طابعه المحلي يقتضى إجابة من الوزير المختص.

(٢٤ : ١٢٥)

### ج. الاستجابات:

يعتبر الاستجواب من أهم وخطر وسيلة للرقابة البرلمانية ، إذ قد يؤدي -إذا ما رأى أعضاء البرلمان أن أداء الحكومة قد شابه القصور والإهمال- إلى سحب الثقة من وزير معين أو من الوزارة كلها.

هذا وقد يقصد بالاستجواب محاسبة الوزير عن خطأ ارتكبه عند تطبيق القانون ، أو أثناء تأدية عمله ، فالاستجواب يعنى إذن اتهام يوجهه أحد أعضاء المجلس النيابى لرئيس مجلس الوزراء ، أو لأحد الوزراء عن مأخذ فى شأن من الشؤون التى تدخل فى اختصاصه.

(٢٤ : ١٣٢)

ومن ثم يعرف الفقه المقارن الاستجواب بأنه: "حق أعضاء المجلس فى طلب بيانات متعلقة بالسياسة العامة أو بالأعمال الإدارية ، ويقدم بشكل محدد ورسمى إلى رئيس الوزراء أو أحد الوزراء ، ليتمكن المجلس من الاطلاع على تصريحات الحكومة".

ويعرفه آخرون بأنه: "الإجراء الذى يمكن بمقتضاه لعضو البرلمان أن يكلف الحكومة بتوضيح عمل معين أو السياسة العامة".

ويرى الفقهاء أن الاستجواب هو: "إجراء من إجراءات تقصى حقيقة أو حقائق معينة تتعلق بأوضاع معينة فى أحد الأجهزة التنفيذية بالدولة ، يجرى على أساس تبادل الأسئلة من مقدم الاستجواب أو بعض الأعضاء، يقابله إجابة الوزير أو رئيس الحكومة على الأسئلة ويستهدف تحريك المسؤولية السياسية فى مواجهة الحكومة أو أحد الوزراء".

ويذكر آخر أن الاستجواب هو: "سؤال شفوى مع المناقشة ينتهى بالتصويت الذى من خلاله يتعرف المجلس على حجم المشكلة المعروضة أمامه".

ويعرف مدحت أحمد يوسف (١٩٩٨) الاستجواب على أنه: "طلب مقدم من النائب أو عدد من النواب كتابة إلى رئيس المجلس ، لتوجيه اتهام إلى الحكومة أو أحد الوزراء أو إلى من تجيز اللائحة توجيه الاستجواب إليهم ، حول موضوع محدد يقع فى اختصاص الموجه إليه الاستجواب ، وذلك لمناقشته فى المجلس واتخاذ قرار بشأنه". (٥٨ : ٣٣٤-٣٣٦)

الاستجواب هو أداة للمحاسبة يمارسها عضو لجنة الشباب في مواجهة أعضاء السلطة التنفيذية ، والمحاسبة يتبعها ثواب وعقاب ، ذلك لأنها تتضمن تقيما للعمل والنشاط وتقرير مدى نهوض المسئول عن أعمال وظيفته.

ونصت المادة (١٢٥) من الدستور على هذا المعنى قائلة أن: "لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم" ، وهو نفس نص المادة (١٩٨) من لائحة مجلس الشعب.

والاستجواب بهذا المعنى المحاسبى يؤكد علو سلطة البرلمان في مواجهة الحكومة ، أما في الواقع السياسى فإن الاستجواب يمارس كوسيلة للمناقشة أو ربما لمراقبة الحكومة فى أمور يراها مقدم الاستجواب مشوبة - مليئة - بالخلل، ولكنه لا يحمل فى جوهره مطلب توقيع العقاب بقدر ما يرمى للتنبيه إلى اختلال - أن ثبت وتم الإقرار به - يستوجب التصحيح ، أو بعبارة أخرى فإن الاستجواب قد تعرض فى الواقع لعملية تطويع سياسى جوهرية. (٣٨ : ٩٠-٩١)

أما عن الإجراءات التى تتبعها لجنة الشباب عند استخدام الاستجواب البرلمانى فهى تنقسم إلى:

- الإجراءات السابقة على جلسة الاستجواب.
- الإجراءات الخاصة بجلسة الاستجواب.

#### (١) الإجراءات السابقة على جلسة الاستجواب:

قبل الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب ، يجب أن الانتهاء من بعض الإجراءات الضرورية اللازمة لجلسة مناقشة الاستجواب ، وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلى:

- إبلاغ الموجه إليه الاستجواب.
- إدراج الاستجواب فى جدول الأعمال لتحديد موعد المناقشة.
- ضم الاستجواب إلى الموضوعات المتماثلة.
- حق الأعضاء فى طلب بيانات من الموجه إليه الاستجواب.

#### - إبلاغ الموجه إليه الاستجواب:

يعتبر إجراء إبلاغ الموجه إليه الاستجواب من الإجراءات الضرورية التى يجب أن يقوم بها المجلس قبل عرض الاستجواب فى الجلسة، فإذا كان الاستجواب بطبيعته ينطوى على اتهام للموجه إليه فإنه يجب إبلاغه بالاستجواب ، حتى يستعد للدفاع عن الموضوع محل الاستجواب بما لديه من أوراق وبيانات وحجج يمكن بها دفع هذا الاتهام أمام المجلس ، كما يترتب على إبلاغ الوزير تحديد موعد إدراج الاستجواب لتحديد الموعد المناسب لمناقشته.

كما يقوم رئيس المجلس بتبليغ الاستجواب إلى الوزير المختص ، وهذا ما نصت عليه اللائحة الداخلية لمجلس الشعب فى المادة (٢٠٠) حيث ذكرت بأن يبلغ رئيس المجلس الاستجواب

إلى من وجه إليه ، وإلى الوزير المختص بشئون مجلس الشعب ، ويخطر الرئيس العضو كتابة بذلك.

ولا تجرى المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم وتاريخ تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير. (٥٨ : ٣٦٠-٣٦٣)

- إدراج الاستجواب في جدول الأعمال لتحديد موعد المناقشة:

يدرج رئيس المجلس الاستجواب في جدول أعمال أول جلسة بعد إبلاغه للوزير صاحب الشأن ، وذلك لتحديد موعد المناقشة فيه بعد سماع أقوال الوزير ، ولقد حددت اللائحة الداخلية لمجلس الشعب أنه لا بد من مضي أسبوع على الأقل بين إبلاغ الوزير وإدراج الاستجواب في جدول أعمال الجلسة لتحديد موعد مناقشته. (٥٨ : ٣٦٧)

وتقضى المادة (٢٠١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن: " يدرج الاستجواب في جدول أعمال أول جلسة تالية بعد أسبوع على الأقل من إبلاغه لتحديد موعد المناقشة في الاستجواب بعد سماع أقوال الحكومة. ولا يجوز تحديد موعد لمناقشة الاستجواب قبل مضي سبعة أيام على الأقل من تاريخ الجلسة إلا بموافقة الحكومة ، وتضم الاستجوابات المقدمة في موضوع واحد ، أو في عدة موضوعات مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، وتدرج في جدول الأعمال لتجرى مناقشتها في وقت واحد. وتكون أولوية في الكلام بين مقدمي الاستجوابات لمقدم الاستجواب الأصلي ، ثم لمقدم الاستجواب الأسبق في القيد بسجل الاستجوابات. وتدرج الأسئلة وطلبات الإحاطة المرتبطة بالاستجواب في ذات الجلسة التي ينظر فيها. ويكون لمقدمي الأسئلة أو طلبات الإحاطة المتعلقة بموضوع الاستجواب أولوية التعليق عندما تبدأ المناقشة العامة بحسب أولوية قيد أسئلتهم بسجل الأسئلة. ويعتبر مقدم الاستجواب متازلاً عن أية أسئلة، أو طلبات إحاطة، يكون قد سبق له أن تقدم بها في ذات موضوع الاستجواب". (٥٢ : ٧٨)

وتجدر الإشارة بأن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب لم تحدد الحد الأقصى الذي يجب ألا يتجاوزه ميعاد مناقشة الاستجواب ، وهو ما يجب تحديده أسوة بالسؤال البرلماني ، حيث تتطلب الفقرة الثانية من المادة (١٨٤) من لائحة المجلس أن: " لا يجوز أن يتأخر الرد على السؤال أكثر من شهر واحد" ، فمدة الشهر كافية كذلك بالنسبة للاستجواب. (٥٨ : ٣٧٣)

- ضم الاستجواب إلى الموضوعات المتمثلة:

بعد تحديد موعد مناقشة الاستجواب ، يتقدم بعض أعضاء المجلس باستجوابات في نفس موضوع الاستجواب الذي تحدد موعد مناقشته ، وفي هذا الشأن نصت المادة (٢٠١) من لائحة المجلس بأن: "تضم الاستجوابات المقدمة في موضوع واحد، أو في عدة موضوعات مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، وتدرج في جدول الأعمال لتجرى مناقشتها في وقت واحد. وتكون أولوية في الكلام بين مقدمي الاستجوابات لمقدم الاستجواب الأصلي ، ثم لمقدم الاستجواب الأسبق في القيد بسجل الاستجوابات".

فهذه اللائحة التزمت بضم الاستجابات المماثلة أو المرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، لتجرى مناقشتها في وقت واحد ، ومن ثم لا يملك المجلس - في هذه اللائحة - الموافقة من عدمه، فليس له سلطة تقديرية. (٥٨ : ٣٧٤-٣٧٦)

- حق الأعضاء في طلب بيانات من الموجه إليه الاستجواب:

لما كان الاستجواب يتطلب مناقشة عامة في موضوعه، ويشترك فيها أعضاء المجلس بهدف تكوين رأى عن الاستجواب المعروض ، يمكن معه الوصول إلى قرار في نهاية المناقشة ، فإنه يلزم أن يكون أعضاء المجلس على بينة بموضوع الاستجواب ، ولكل منهم الحق في طلب أوراق أو بيانات من الحكومة تتعلق بموضوع الاستجواب. (٥٨ : ٣٧٨)

(٢) الإجراءات الخاصة بجلسة الاستجواب:

بعد الانتهاء من الإجراءات السابقة لجلسة الاستجواب يأتي دور مناقشة موضوع الاستجواب في الجلسة المحددة سلفاً ، فيكون على رئيس المجلس التحقق من وجود الاستجواب بعدم استرداده أو سقوطه ، كذلك قد تؤجل المناقشة في الاستجواب إلى جلسة أخرى ، وعند تناول الاستجواب في الجلسة يبدأ المستوجب بشرح استجوابه ، ثم يُعقب الموجه إليه الاستجواب ، وبعد ذلك تبدأ المناقشة في موضوع الاستجواب باشتراك أعضاء المجلس ، وتنتهي الجلسة بتقديم اقتراحات الأعضاء بشأن الاستجواب. (٥٨ : ٣٨١)

أما عن الإجراءات المتبعة في جلسة الاستجواب فهي تتلخص فيما يلي:

- التحقق من وجود الاستجواب.
- تأجيل مناقشة الاستجواب.
- تناول الاستجواب في الجلسة.

- التحقق من وجود الاستجواب:

ينقسم التحقق من وجود الاستجواب إلى:

- استرداد الاستجواب: وفي هذا الشأن نصت المادة (٢٠٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن: " للمستجوب حق استرداد استجوابه في أى وقت إما بطلب كتابي يقدمه لرئيس المجلس وإما شفاهة بالجلسة ، وفي هذه الحالة يستبعد من جدول الأعمال، ولا ينظر المجلس فيه. ويعتبر عدم حضور مقدم الاستجواب الجلسة المحددة لمناقشة استجوابه استرداداً للاستجواب، ويسرى في هذه الحالة حكم الفقرة السابقة، وذلك ما لم يكن غياب المستجوب لعذر يقبله المجلس. ويؤجل المجلس نظر الاستجواب لجلسة تالية ولمرة واحدة فقط بعد سماع رأي الحكومة ، إذا تغيب مقدمه بعذر مقبول".

- سقوط الاستجواب: يسقط الاستجواب في حالتين أما بزوال صفة من تقدم به ، أو باستقالة الوزير. (٥٢ : ٨٠)

### - تأجيل مناقشة الاستجواب:

قد لا تتم مناقشة الاستجواب فى الموعد المحدد له، وذلك لتأجيل مناقشته إلى جلسة أخرى تالية، سواء كان التأجيل بناء على طلب الحكومة، أو بناء على طلب مقدم الاستجواب، أو لأسباب أخرى. (٥٨ : ٣٩٠)

### - تناول الاستجواب فى الجلسة:

عندما يحين موعد مناقشة الاستجواب - سواء فى الجلسة المحددة له أصلاً أو فى الجلسة المؤجلة - فإن على رئيس المجلس أن يبين كيفية تناول الاستجواب فى الجلسة وفقاً للاتحة المجلس.

ويأخذ تناول الاستجواب فى الجلسة الخطوات التالية:

- شرح الاستجواب.
- تعقيب الموجه إليه الاستجواب.
- مناقشة الاستجواب.
- اقتراحات الأعضاء بشأن الاستجواب.

(٥٨ : ٣٩٥)

### د. طلبات المناقشة العامة:

طلب المناقشة العامة عبارة عن طلب من مجموعة من الأعضاء لإعادة النظر فى أمر من الأمور الخاصة بالسياسة العامة للدولة ، سواء كان لتناول خلايا يحتاج على علاج ، أو يهدف إلى تعديل مصادر السياسة أو طريقة أداء الجهاز التنفيذى. ولهذا، يستخدم طلب المناقشة العامة لدراسة قرار تم اتخاذه ويحتاج إلى إعادة التفكير فيه مثل اقتراح سياسة جديدة لتطوير التعليم.

بعبارة أخرى ، يجب أن يتعلق طلب المناقشة العامة بالسياسة العامة للدولة. لهذا ، لا يجوز تقديم طلب المناقشة العامة إلا بعد إقرار الموازنة العامة للدولة. ومن هنا تبدو خطورة وجدية هذه الوسيلة الرقابية ، لأنها قد تتطلب التغيير فى الموازنة العامة للدولة ، فالمناقشة العامة تتيح للحكومة أن تجادل وتناقش وتعرض الموقف الحالى والتأثيرات المحتملة للتغيير فيه.

وفى النظام المصرى ، أجازت اللائحة لعشرين عضواً على الأقل تقديم طلب بمناقشة سياسة الحكومة فى أمر هام ، وذلك بعد عرض ومناقشة بيان الحكومة فعلاً.

ولكن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب قد أحاطت تلك الوسيلة الرقابية بقيود هامة ، منها عدم تغيب أى من مقدمى الطلب (إلا إذا أصر عدد مساوى لهم من الحضور على الاستمرار فى المناقشة) ، كما أجازت اللائحة استبعاد الطلب أصلاً لعدم صلاحية موضوعه للمناقشة العامة (مع سماع رأى أحد المؤيدين وأحد المعارضين، دون مناقشة). (٣٨ : ٩٣-٩٤)

ويرى بعض الفقهاء أن طلبات المناقشة العامة يقصد بها ، طرح موضوع ذو أهمية عامة للمناقشة داخل البرلمان ، يشترك فيه كافة أعضائه بقصد استيضاح سياسة الحكومة حول هذا الموضوع ، وتبادل الرأي في شأنه.

وبالتالي لا يقصد بهذه الوسيلة المحاسبة أو الاتهام وإنما فقط مجرد تنوير الحكومة والمجلس حول الموضوعات المثارة في شأنها المناقشة. (٢٤ : ١٨٤)

ومن ثم نرى أن طلبات المناقشة العامة يجب أن تتوفر بها عدة شروط لكي يتم قبولها. وتتلخص هذه الشروط فيما يلي:

- يجب أن يتقدم طلب المناقشة من عشرين عضوا على الأقل.
- يجب أن يكون طلب المناقشة مدرجا بجدول أعمال المجلس.
- يجب أن يتقدم طلب المناقشة لرئيس المجلس كتابة وأن يتضمن تحديدا دقيقا للموضوع المطروح للمناقشة والمبررات والأسباب التي تبرر طرحه للمناقشة العامة في المجلس.
- يجب أن يتضمن طلب المناقشة اسم العضو الذي يختاره مقدموا هذا الطلب لتكون له أولوية الكلام في موضوع المناقشة العامة. (٢٤ : ١٨٧)

هـ. الاقتراحات برغبة أو بقرار:

يقصد بهذه الوسيلة الرقابية أن يتقدم عضو البرلمان إما باقتراح برغبة يتعلق بمصلحة عامة ليبيدها المجلس للحكومة ، وإما باقتراح بقرار يرغب أن يصدره المجلس في نطاق اختصاصه، وتتص على ذلك المادة (٢١٢) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب.

فالاقتراح برغبة يعنى أن عضو البرلمان يرى أن هناك مصلحة قومية أو عامة تتطلب ضرورة أن تتدخل الحكومة أو تتخذ إجراء حيالها ، فيتقدم للمجلس بهذا الاقتراح لكي يبلغه أو يبيده هذا الأخير للحكومة.

أما الاقتراح بقرار فينبغي أن يتقدم عضو البرلمان للمجلس كي يتخذ القرار الخاص بتلك المصلحة القومية أو العامة ، وذلك إذا كان مثل هذا القرار مما يدخل في نطاق اختصاصه.

وكما هو موضح فإن هناك فرقا بين الاقتراح برغبة والاقتراح بقرار ، فالأول تختص به الحكومة ومن ثم لا يمكن المجلس إلا أن دون نظره ، أما الثاني يختص به مجلس الشعب ذاته.

هذا ويلاحظ أن الاقتراح برغبة أو بقرار لا يقصد منه مساعلة الوزير أو أى عضو من أعضاء الحكومة ، وإنما مجرد حث الحكومة على التدخل لاتخاذ إجراء يهدف إلى تحقيق مصلحة قومية أو عامة ، أو تدخل البرلمان بأن يصدر قرار في أمرا ما مما يدخل في اختصاصه.

ولذلك يجب على المجلس أن يبحث أولا فيما إذا كان الاقتراح المقدم من أحد الأعضاء يحمل معنى المساعلة أم يحمل معنى الرغبة ، ذلك لان كلا منهما له طريق مغاير ونتائج مغايرة. (٢٤ : ١٩٦-١٩٧)

ومن هنا نرى أن هذه الوسيلة الرقابية تتميز بأمرين:

**أولهما:** الاستمرارية. حيث يظل الاقتراح برغبة ساريا في جدول الأعمال الخاص بالمجلس حتى بعد انتهاء دور الانعقاد إذا طلب مقدمه ذلك خلال ثلاثين يوما من بداية الدور التالي.

**ثانيهما:** أولوية الكلام. بمعنى أن مقدم الاقتراح يتمتع بأولوية الكلام في الجلسة التي يعرض فيها تقرير اللجنة المختصة عن ذلك الاقتراح ، كما يجوز لرئيس المجلس إعادة الموضوع للجنة مرة أخرى إذا كشفت المناقشة عن جوانب جديدة تحتاج لدراسة أكثر تعمقا.

فضلا عن ذلك فإن هذه الوسيلة تتميز بأنها يترتب عليها - إذا وافق المجلس - صدور قرار من المجلس في موضوع داخل اختصاصه أو في رغبة يبيدها رسميا وكسلطة تشريعية إلى الحكومة لمعالجتها.

وفي المقابل فإن الاقتراح برغبة عرضة للحفاظ إذا رأى رئيس المجلس عدم صلاحيته وتوفير شروطه ، بل وتشدت اللائحة مع العضو إذا حاول التحدث في الموضوع ، وأجازت لرئيس المجلس عرض الأمر على اللجنة العامة لاتخاذ اللازم إزاء ذلك العضو. (٣٨ : ٩٤-٩٥)

و. لجان تقصى الحقائق (التحقيق البرلماني):

لجان تقصى الحقائق أو التحقيق البرلماني من آليات الرقابة البرلمانية التي ورد النص عليها في صلب الدستور بالمادة (١٣١) ، وتضمنتها كذلك المواد (٢١٨ ، ٢٢١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب.

فالتحقيق البرلماني وسيلة من وسائل الرقابة التي يباشرها مجلس الشعب من خلال لجنة تشكل بمعرفة خصيصاً لهذا الغرض ، أو عن طريق تكليفه إحدى لجانه النوعية ، للوقوف على حقيقة أمر أو قضية مثارة بشأن نشاط أو عمل من أعمال الحكومة مما يدخل في نطاق الاختصاص الرقابي له ، أو لتقصي الحقيقة عن الأحوال أو الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية العامة بالنسبة للموضوع أو الجهة التي شكلت اللجنة من أجلها ، وكذلك عن مدى الالتزام بسيادة القانون أو بالخطة أو بالموازنة العامة. (٢٤ : ٢٠٦)

ز. لجان الاستطلاع والمواجهة:

من آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة ، الاستطلاع والمواجهة ، وهو ما نصت عليه اللائحة الداخلية لمجلس الشعب من المادة (٢٢٣) إلى المادة (٢٣٣). ومن هنا نرى أن المقصود بالاستطلاع والمواجهة هو:

"الوقوف على آراء واتجاهات المواطنين أو على نخبة من المتخصصين أو الخبراء في موضوع معين مما يدخل في اختصاص المجلس ، لبيان أبعاد هذا الموضوع ، ولجلاء مختلف جوانبه ، مما يسهم بشكل فعال في كيفية التعامل البناء معه أو ما يثيره من قضايا ومشاكل".

تستخدم وسيلة الاستطلاع والمواجهة للأغراض أو الأهداف التالية:

- جمع البيانات التي تسهم بطريقة فعالة في استكمال أوجه النقص أو القصور في التشريع المعروف ، وفي جعل أحكامه محققة على أكمل وجه لأهدافه ، ومنفقة مع المقومات الأساسية للمجتمع ووفقا لما يقرره الدستور.
- استيضاح حقائق السياسة العامة للبلاد في مختلف الميادين.
- الاستماع إلى اقتراحات المواطنين في المسائل والموضوعات التي تشغل الرأي العام ، وفي التشريعات الهامة التي يراد إصدارها وذلك تأكيدا لحق الشعب في الإدلاء بالرأي في الموضوعات العامة.
- الاستماع إلى الشخصيات العامة المصرية ، أو الدولية لتبادل الرأي في القضايا والمشاكل الدولية والعامة.
- إظهار الحقيقة في موضوع معين مما يدخل في اختصاص المجلس.

كما أن مجلس الشعب يعهد بمهمة الاستطلاع والمواجهة إلى نوعين من اللجان البرلمانية:

- النوع الأول: كل اللجان النوعية بالمجلس بالإضافة إلى لجنة القيم.
- النوع الثاني: لجان يشكلها المجلس خصيصا لهذا الغرض بناء على اقتراح رئيسه أو عشرين عضوا من أعضائه على الأقل ، وتشكل كل لجنة من هذه اللجان من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة أعضاء ويعين قرار تشكيلها رئيسا لها.

ويجب أن يراعى في هذا التشكيل ما يلي:

- التخصص والخبرة في الموضوعات المشكلة من أجلها اللجنة.
  - تمثيل الهيئات البرلمانية للأحزاب المعارضة والأعضاء غير المنتمين للأحزاب ، إذا كان عددهم لا يقل عن عشرة أعضاء.
- هذا ويصدر قرار تشكيل اللجنة من رئيس المجلس ، الذي عليه أن يخطر المجلس به في أول جلسة تالية ، مع ملاحظة أن اللجنة المشكلة على هذا النحو تختار لها أمانة من بين أعضائها أو من بين العاملين بالأمانة العامة للمجلس وذلك بناء على ما يقترحه رئيستها.
- (٢٤ : ٢٣٢-٢٣٤)

ومن هنا نرى أنه على لجنة الاستطلاع والمواجهة أن تقدم - طبقا لنص المادة (٧٠) من لائحة المجلس - تقريرها خلال شهر على الأكثر من تاريخ إحالة الموضوع إليها ، فإذا انقضى الميعاد ولم يقدم التقرير ، فلرئيس المجلس أن يطلب من رئيس اللجنة بيان بأسباب التأخير وتحديد المدة اللازمة لإتمام عملها ، وللرئيس أن يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه. (٢٤ : ٢٣٧)

### ح) العرائض والشكاوى:

نصت اللائحة الداخلية لمجلس الشعب من المادة (٢٣٤) إلى المادة (٢٣٩) أن العرائض والشكاوى على الرغم من أنها إحدى الوسائل الرقابية بالمجلس إلا أنها تتسم فى واقع الأمر بأنها وسيلة رقابية برلمانية - على عكس الوسائل الأخرى - غير مباشرة.

بمعنى أن البرلمان إذا كان يباشر كافة الوسائل والإجراءات الرقابية الأخرى من تلقاء ذاته أى عن طريق أعضائه أو لجانه ، فإنه لا يستطيع أن يباشر هذه الوسيلة إلا بناء على طلب يقدم له فى الأغلب الأعم من أشخاص لا يتمتعون بعضويته ولا ينتمون إلى أى من لجانه.

لذا فهى وسيلة رقابية للرأى العام على أعمال الحكومة ، ولكن من خلال البرلمان ، تماما كما هو الشأن لرقابة الرأى العام على أعمال الحكومة من خلال أجهزة الإعلام أو الصحافة، أو من خلال الأجهزة الرقابية الأخرى مثل هيئة الرقابة الإدارية أو الجهاز المركزى للمحاسبات.

كما أنه يحق لكل مواطن أياً كان موقعه فى الدولة ، موظفاً بقطاع حكومى أو غير حكومى ، أو لم يكن موظفاً على الإطلاق ، وكذلك لممثلى الهيئات النظامية - هيئات عامة - نقابات عمالية - نقابات مهنية - جمعيات خاصة ... إلخ ، إضافة إلى الأشخاص الاعتبارية عامة كانت أم خاصة ، لكل هؤلاء الحق فى تقديم العرائض والشكاوى لرئيس مجلس الشعب.

وكما هو واضح يمكن القول أن هذه الوسيلة الرقابية إنما تعد وسيلة شعبية ، حيث تمارس من قبل كافة أفراد الشعب ومن قبل كافة الطوائف والهيئات ولأشخاص الاعتبارية وغيرهم. (٢٤ : ٢٤٣ - ٢٤٤)

### ط. المسئولية الوزارية:

لقد ورد النص على المسئولية الوزارية فى المادة رقم (١٢٦) من الدستور ، كما ورد النص عليها فى الفصل التاسع والعاشر من الباب السابع من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تحت عنوانى:

- سحب الثقة من نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نواب الوزراء.
- ومسئولية رئيس مجلس الوزراء.

وبذلك تكون اللائحة قد حددت على سبيل الحصر النطاق الشخصى لهذه المسئولية.

### (١) المقصود بالمسئولية الوزارية:

تعتبر المسئولية الوزارية أو السياسية لأعضاء الحكومة ، الخاصة الأساسية التى تتسم بها الوزارة فى النظم البرلمانية وذلك نتيجة قيامها بعبء مباشرة السلطة الحقيقية أو الفعلية فى ميدان السلطة التنفيذية ، وحيث توجد السلطة توجد المسئولية.

والمسئولية الوزارية - خاصة التضامنية منها - تعد الركن الجوهرى أو حجر الزاوية فى النظم البرلمانية ، ويقصد بها ذلك الجزاء الذى يوقع على الوزارة كلها أو على أحد الوزراء نتيجة سحب الثقة منها أو منه ، الأمر الذى يستوجب استقالة الوزارة كلها أو أحد الوزراء. (٢٤ : ٢٤٩ - ٢٥٠)

### (٢) أنواع المسئولية الوزارية:

المسئولية الوزارية نوعان. هما المسئولية التضامنية ، والمسئولية الفردية. ويمكن تفسيرهما على النحو التالى:

#### - المسئولية التضامنية:

يقصد بها سحب الثقة من الوزارة بأسرها ، فهي توجب إذن استقالة الوزارة بكامل هيئتها ، ويحدث ذلك عندما يكون التصرف الذى استوجب هذه المسئولية متصلا بالسياسة العامة للوزارة أو ناتجا عما يبشره رئيس مجلس الوزراء من أعمال باعتباره رئيساً للوزارة بإجماعها ، بل وقد يكون التصرف صادراً من أحد الوزراء ومع ذلك قد يتم سحب الثقة من الوزارة بكامل هيئتها ، إذا أعلن رئيس مجلس الوزراء تضامنه مع هذا الوزير فى خصوص ما صدر عنه من تصرف.

#### - المسئولية الفردية:

إذا كانت المسئولية التضامنية تستوجب سحب الثقة من الوزارة بكامل هيئتها فإن المسئولية الفردية - على العكس من ذلك - لا توجب سحب الثقة إلا من وزير معين أو من عدد محدد من الوزراء ، ومن ثم فإن استقالة هذا الوزير أو ذلك العدد من الوزراء لا يؤدى إلى استقالة الوزارة كلها ، بل تبقى رغم ذلك فى موقعها ، إلا إذا قررت التضامن مع من تمت استقالته من الوزراء ، وهنا تصبح المسئولية تضامنية لا فردية.

وتثار المسئولية الفردية فقط فى حالة ما إذا كان التصرف صادراً عن الوزير باعتباره رئيساً إدارياً أعلى للوزارة أو عن أحد الموظفين التابعين له ، أى أنه يشترط لتلك المسئولية أن يكون التصرف متعلقاً بالسياسة الداخلية للوزارة ، لا بالسياسة العامة لهيئة الوزارة ككل ، ومثال ذلك: تعيين الموظفين - إبرام العقود - إصدار التعليمات لمرعوسيه .... إلخ.

(٢٤ : ٢٥٠ - ٢٥٢)

### (٣) الإجراءات المتبعة فى المسئولية الوزارية:

تنص المادة (١٢٦) من الدستور فى فقرتها الثانية أن: " لمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم".

كما نصت المادة (٢٤٠) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على أن: "يتم سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم بموجب طلب يقدم كتابة إلى رئيس مجلس الشعب موقعاً عليه من عشر أعضاء المجلس على الأقل (أى ٤٦ عضواً)".

ومن نص المواد السابقة نرى أنه:

- لا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد انتهاء المجلس من مناقشة استجواب موجه إلى من قدم طلب سحب الثقة منه.
- ثم يقوم رئيس المجلس بعرض هذا الطلب باقتراح سحب الثقة على المجلس فور تقديمه إليه بعد أن يتحقق من وجود مقدمي الطلب بالجلسة ، إذ يعتبر تغيب أحدهم بمثابة تنازل منه عن هذا الطلب.
- يجوز للمجلس أن يؤجل المناقشة في الطلب إلى موعد يحدده ، وذلك إذا كان هناك سبب يدعو إلى هذا التأجيل.
- إذا تقرر عدم التأجيل فإنه يؤذن بالكلام لأثنين من مقدمي الاقتراح ، ثم تجرى المناقشة في الطلب إذا رأى المجلس محلاً لذلك.
- ثم يعرض الاقتراح بسحب الثقة من الوزير على المجلس للموافقة عليه ، ويجب لاعتبار القرار في هذه الحالة صحيحاً أن يصدر بأغلبية أعضائه (أى ٢٢٨ عضواً).
- إذا تحققت هذه الأغلبية التي تعنى أن المجلس قرر سحب الثقة من الوزير ، وجب عليه الاعتزال من منصبه (مادة ١٢٨ من الدستور) فاعتزال المنصب في هذه الحالة إن أمر وجوبى ومن ثم يجب أن يتقدم بطلب الاستقالة إلى رئيس الجمهورية الذى لا يملك فى واقع الأمر إلا أن يقبلها.

(٢٤ : ٢٥٦ ، ٢٥٧)

ك. اتهام الوزراء:

نصت المادة (١٥٩) من الدستور على أن: "الرئيس الجمهورية وللمجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها ، ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس". (دستور)

كما نصت اللائحة الداخلية لمجلس الشعب بالمواد (٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧) على ما يلى فى شأن اتهام الوزراء:

يقدم الاقتراح باتهام الوزير إلى رئيس المجلس بطلب كتابي موقع من خمس أعضاء المجلس على الأقل ، ويجب أن يتضمن تحديد الأفعال التي يبنى عليها الاتهام والأسباب التي يقوم عليها ، وما قد يكون لدى مقدميه من بيانات أو أسانيد أو مستندات تؤيده.

يعرض رئيس المجلس طلب الاتهام فور تقديمه على المجلس لإحالته إلى اللجنة العامة لدراسته ، وتقديم تقرير عنه خلال شهر على الأكثر من تاريخ الإحالة ، وعلى اللجنة أن تستدعى الوزير عن طريق رئيس المجلس وأن تستمع إلى أقواله ، ولها أن تجري ذلك بنفسها ، أو

بواسطة لجنة فرعية تختارها من بين أعضائها ، وإذا ما انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح باتهام الوزير وجب أن يصدر قرارها بأغلبية أعضائها.

يصدر قرار المجلس باتهام الوزير بعد مناقشة تقرير اللجنة العامة في جلسة خاصة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل ، ويبلغ رئيس المجلس رئيس الجمهورية بقرار الاتهام مشفوعاً ببيان يتضمن الوقائع التي تُسبت إلى الوزير والإجراءات التي اتبعتها المجلس، والأسباب والأسانيد التي بنى عليها قراره.

كما يصدر المجلس قراراً بتشكيل لجننتين للتحقيق والمحاكمة طبقاً لقانون محاكمة الوزراء.  
(٥٢ : ٩١)

٢/٢: الدراسات المرتبطة :

١/٢/٢: الدراسات العربية:

▪ دراسة سعد إبراهيم جمعة عبد المقصود (١٩٨٤) (٢٦):

\* عنوان الدراسة:

" مفهوم المشاركة السياسية لدى الشباب المصرى - دراسة تحليلية"

\* أهداف الدراسة:

- التعرف على الواقع المتاح حالياً بالنسبة لمشاركة الشباب المصرى فى مجال العمل السياسى وطبيعة هذه المشاركة ونوعيتها.
- التعرف على المتغيرات المختلفة الأسرية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تؤثر إيجابياً أو سلبياً فى المشاركة السياسية للشباب المصرى.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفى مختصاً بالدراسات التحليلية.

\* مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع وعينة الدراسة على بعضاً من الشباب الناشطين بالعمل السياسى ببعض المؤسسات السياسية المصرية ، كما اشتمل على بعضاً من الشباب غير الناشطين بالعمل السياسى لمعرفة سبب عدم مشاركتهم بهذا العمل.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

\* أهم نتائج الدراسة:

- تعتبر التنشئة الاجتماعية من المتغيرات الرئيسية المتصلة بالمشاركة السياسية للشباب.
- لا تزال الأسرة هي الوحدة الأساسية فى التركيب البنائى لأى مجتمع من المجتمعات.
- وجود علاقة بين المتغيرات التعليمية والمشاركة السياسية للشباب.

▪ دراسة على أحمد حسن إبراهيم (١٩٨٨) (٣٦):

\* عنوان الدراسة:

"التنشئة السياسية وتأثيرها على الصفوة السياسية"

\* أهداف الدراسة:

- تحديد الخصائص العامة للصفوة السياسية.
- التعرف على مدى تأثير مؤسسات التنشئة على تشكيل الاتجاهات السياسية لعينة الدراسة نحو قضايا الولاء السياسي والمشاركة السياسية وسياسة الحكومة.
- دور المؤسسات السياسية في التنشئة السياسية.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث منهج دراسة الحالة ويطبق من خلال دليل المقابلة الشخصية.

\* مجتمع وعينة الدراسة:

- بعضاً من الرجال البارزين في المجال السياسي.
- بعضاً من الأفراد العاملين في المؤسسات السياسية.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث استمارة الاستبيان وشملت بياناتها على تساؤلات تتحقق من فروض الدراسة وتجيب عن تساؤلاتها.

\* أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة بين مؤسسات التنشئة السياسية.
- هناك أكثر من صفوة في المجتمع المصري.
- يوجد ارتباط إيجابي بين ممارسة النشاط السياسي وبين المهن وارتباط المشاركة في النشاط السياسي بمرحلة ما فوق الأربعين وارتباط التعليم بالمشاركة السياسية.

▪ دراسة محمد أحمد السيد على (١٩٨٩) (٥٤):

\* عنوان الدراسة:

" دراسة قضية التربية السياسية للشباب - دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة "

\* أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التربية السياسية للشباب في كل مصر والمملكة المتحدة ، وقد تناولت تطور التربية السياسية منذ القدم وحتى الآن.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* مجتمع وعينة الدراسة:

- عدد (٨٥) فرداً من العاملين بالهيئات السياسية بمصر والمملكة المتحدة.
- عدد (١٧٧) من الشباب الناشطين بالعمل السياسي بمصر والمملكة المتحدة.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان وتحليل الوثائق.

\* أهم نتائج الدراسة:

- اتضح أن التربية السياسية ليست مجالاً مستحدثاً فرضته الظروف المعاصرة وإنما موضوع قديم عرفته المجتمعات.
- تفوق المملكة المتحدة في مجال التربية السياسية للشباب عن مصر.

▪ دراسة أحمد عبد العال الدرديري (١٩٩٢) (٤):

\* عنوان الدراسة:

"الشباب والمشاركة السياسية"

\* أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم أشكال المشاركة السياسية عند الشباب في المجتمع المصري.
- التعرف على أهم معوقات المشاركة السياسية عند الشباب في المجتمع المصري.
- التعرف على أهم جوانب المشاركة السياسية عند الشباب في المجتمع المصري.

- التعرف على أهم المقترحات الشبابية حول موضوع المشاركة السياسية.
- الكشف عن مدى فهم الشباب للمشاركة السياسية وأهميتها.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي للعينة.

\* مجتمع وعينة الدراسة:

وأجريت الدراسة على عينة قدرها (٣٠٠) طالب من جامعة أسيوط و(١٠٠) عامل و(١٠٠) فلاح أعمارهم تتراوح من (١٥ - ٣٠) سنة.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان والمقابلة الشخصية.

\* أهم نتائج الدراسة:

- الطلاب أكثر معرفة بعدد الأحزاب من العمال والفلاحين.
- لا تحظى المشاركة السياسية بأهمية كبيرة عند العينة.
- توجد علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية.
- فاعلية الأحزاب السياسية في مصر ضعيفة.
- أن أسباب عدم الاشتراك في الأحزاب السياسية هي:

- عدم وجود وقت فراغ.
- البعد عن السياسة أفضل.
- عدم الاقتناع بالأحزاب السياسية الراهنة.
- الخوف من السلطة.
- عدم الفائدة من المشاركة السياسية.

▪ دراسة حمدي محمد عباس السيسى (١٩٩٨) (٢٠):

\* عنوان الدراسة:

"الأحزاب المصرية وبرامجها المتعلقة برعاية الشباب والرياضة - دراسة تحليلية

مقارنة"

\* أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى اهتمام الأحزاب السياسية بالمحاور الرئيسية لرعاية الشباب والرياضة.
- محاولة الوصول إلى إطار فكري مقترح لرعاية الشباب والتعليم في مصر ووضع تحت نظر المسؤولين عند تنفيذ سياسة رعاية الشباب والرياضة.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* مجتمع وعينة الدراسة:

- بعض الأحزاب السياسية بجمهورية مصر العربية.
- بعض مسئولى الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان ، المقابلة الشخصية ، تحليل الوثائق.

\* أهم نتائج الدراسة:

- العلاقة غير الواضحة بين الأحزاب السياسية والجهاز المسئول عن رعاية الشباب والتعليم في مصر.
- عدم وجود رعاية مناسبة للشباب فيما يتعلق بمشاكله مما يفقده الحيوية والرغبة فى التجريب والمغامرة.
- عدم وجود سياسة واضحة ببرامج الأحزاب السياسية فى كيفية استغلال وقت الفراغ.
- دوار المجلس الأعلى للشباب والرياضة ليس واضحاً فيما يتعلق بمدى اهتمامه بالشباب قبل الرياضة كما هو واضح من اسمه ، أما الرياضة تحظى بالاهتمام الأول على حساب الشباب فى المجتمع.

■ دراسة فارس محمد على عمران (١٩٩٨) (٤٣):

\* عنوان الدراسة:

"التحقيق البرلمانى"

\* أهداف الدراسة:

- تقييم وسيلة التحقيق البرلمانى.

- إثبات مدى أهمية التحقيق البرلماني كوسيلة من الوسائل التي يراقب بها البرلمان الحكومة.
- معرفة المحاولات والأساليب التي تتبع للإنقاذ من أهميتها وإضعاف قدرتها.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* مجتمع وعينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة على بعضاً من أعضاء مجلس الشعب.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث تحليل الوثائق والسجلات ومحاضر الجلسات ، واستمارات الاستبيان لجمع البيانات.

\* أهم نتائج الدراسة:

- تتحصر وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة في السؤال والاستجابات والتحقيق والمناقشة.
- لم تشمل الرقابة البرلمانية السلطة التنفيذية بالكامل وإنما انحسرت على الحكومة فقط.
- التحقيق البرلماني حق أصيل للبرلمان.
- التحقيق البرلماني لا تباشره إلا لجنة مختصة.
- لجنة تقصي الحقائق لجنة رقابية خاصة ومؤقتة.
- لجنة الاستطلاع والمواجهة صورة للجان تقصي الحقائق.
- حق السلطة التنفيذية - سواء تمثلت في رئيس الدولة أو في رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء - في طلب إجراء تحقيق برلماني تقف أمامه كثير من علامات الاستفهام وتنبأثر حوله الشكوك.
- للبرلمان الحق في إجراء تحقيق مع الوزارة سواء كانت قائمة أو مستقيلة.
- كثير من لجان تقصي الحقائق - إن لم تكن كلها - تأتي خالية من الإشارة إلي رأس المعارضين، وتظهر فقط رأي الأغلبية بها - وهم بالطبع من حزب الحكومة - وكأنه هو الرأي الوحيد الذي أستقرت عليه، فلم يكن هناك معارض له أو متضجر منه.

▪ دراسة عزة وهبة (٢٠٠١) (٣٣):

\* عنوان الدراسة:

"الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية ( دراسة مقارنة )"

\* أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأداء التشريعي للمجالس التشريعية في كل من ( مصر ، لبنان ، الكويت ، المغرب ، اليمن ) خلال عشر سنوات في الفترة من (١٩٩٠) وحتى (٢٠٠٠).

\* منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي

\* مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على المجالس التشريعية في البلاد العربية ، كما اشتملت عينة الدراسة على اشتملت عينة الدراسة على المجالس التشريعية في كل من ( مصر ، لبنان ، الكويت ، المغرب ، اليمن ).

\* أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة تحليل الوثائق ( الدستور واللائحة الداخلية ) ، والسجلات والمراجع ، واستمارات الاستبيان كوسائل لجمع البيانات لهذه الدراسة.

\* أهم نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة أن الفاعلية في أداء المجالس التشريعية العربية وإصلاح الحياة البرلمانية في العالم العربي هي عملية متشابكة و متعددة الأبعاد تنقسم إلى:

- شق دستوري ضروري لتحقيق التوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- شق سياسي يتعلق بتقوية البنية الحزبية وتوفير ضمانات الانتخابات الحرة وتوسيع مشاركة المجتمع المدني ، أى بضمان توافر الممارسة الديمقراطية السليمة بشكل عام.
- شق فني يتعلق بضمان توافر عوامل كفاءة الأداء في المؤسسة التشريعية بداية من المواصفات في عضو المؤسسة التشريعية والتي تؤهله للاضطلاع بمهامه الرقابية والتشريعية بكفاءة ، وصولاً إلى وجود جهاز إداري فني قوى ومؤهل و قادر على تقديم المشورة السليمة لأعضاء البرلمان.

- ضرورة إمكانات تقنية متقدمة قادرة على رفع كفاءة الأداء البرلماني بشكل دائم ، وعلى ضمان تبادل الخبرة البرلمانية على أوسع نطاق.

٢/٢/٢: الدراسات الأجنبية:

▪ دراسة ريد كوب ، بول Rede Kop, Paul (١٩٨٥) (٧٣):

\* عنوان الدراسة:

"الرياضة والمتجهات السياسية".

\* أهداف الدراسة:

البحث عن تشريع سياسى معين يوضح مدى اهتمام الجهات السياسية بالبرامج الرياضية ، والتي يمكن من خلالها رعاية الشباب والرياضة.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* أدوات الدراسة:

تحليل الوثائق وذلك من خلال مسح للسياسات المتصلة بالرياضة ضمن تشريع سياسى معين يتم إقراره من جميع الجهات السياسية.

أهم نتائج الدراسة:

البرامج الرياضية هي إحدى المحاور الضرورية لرعاية الشباب والرياضة ، ولذا يجب أن تكون ضمن التشريع السياسى للدولة.

▪ دراسة لويس بيتى Lewis Bettye (١٩٨٨) (٦٩):

\* عنوان الدراسة:

"دور اللجنة العامة للشباب والرياضة فى الرقابة على الرياضة الفرنسية"

\* أهداف الدراسة:

وهدفنا الدراسة إلى معرفة دور اللجنة العامة للشباب والرياضة فى رقابة ومتابعة الخطط والبرامج التى تضعها وزارة الرياضة الفرنسية.

\* منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* مجتمع وعينة الدراسة:

أعضاء اللجنة العامة للشباب والرياضة بالبرلمان الفرنسي ، وبعضاً من القادة العاملين في المجال الرياضي.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان وتحليل الوثائق كأدوات لجمع البيانات.

\* أهم نتائج الدراسة:

- أن اللجنة العامة هي المسؤولة عن الرقابة الكاملة على كافة خطط وأعمال وزارة الرياضة الفرنسية.
- أن اللجنة العامة هي المسؤولة عن وضع الموازنات التقديرية للمشروعات الرياضية الفرنسية.

▪ دراسة المركز القومي للبحوث بكاليفورنيا Malibu - C - A (١٩٨٩) (٧٠):

\* عنوان الدراسة:

"الأبحاث والبرامج العلمية التي توصلت إلى مدى أهمية الرياضة".

\* أهداف الدراسة:

- الهيئات الرياضية تلعب دور اجتماعي هام في حياة الشباب.
- ساعدت الرياضة على القضاء على انحراف الأحداث وذلك بفضل صغار الرياضيين.
- عمل مسح للعديد من الأبحاث والدراسات وأثبتت أن للرياضة أهمية حيوية ودور اجتماعي في تقليل وقت الفراغ.

\* منهج الدراسة:

المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* مجتمع وعينة الدراسة:

بعضاً من الأبحاث والبرامج العلمية التي تناولت أهمية الرياضة.

\* أدوات الدراسة:

تحليل الوثائق للعديد من الأبحاث العلمية التي تناولت أهمية الرياضة.

\* أهم نتائج الدراسة:

- العلاقة الواضحة بين دور الرياضة والقضاء على الانحراف.
- زيادة دور الشباب الفعال في المجتمع.
- ملئ وقت الفراغ الزائد عند الشباب لتقليل الانحراف بينهم.

■ دراسة ماكلنتير Mc Lnlyer (١٩٩٩) (٧٢):

\* عنوان الدراسة:

"دور المجالس المحلية بالمقاطعات الكندية في تنمية قدرات ومهارات الشباب".

\* أهداف الدراسة:

- تحديد دور تلك المجالس في تنمية الشباب.
- التعرف على برامج وخطط اللجان المختلفة.

\* منهج الدراسة:

المنهج الوصفي ( الدراسات المسحية ).

\* مجتمع وعينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة على (٤٥) فردًا من العاملين بالمجالس المحلية بالمقاطعات الكندية ، و(١٦٤) شاب من الشباب الناشطين في المجال السياسي.

\* أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان وتحليل الوثائق كوسائل لجمع البيانات.

\* أهم نتائج الدراسة:

- مناسبة البرامج الموجودة بتلك المجالس المحلية مع المتغيرات العصرية والتحديات التي تواجه الشباب.
- فاعلية اللجان المنظمة بتلك المجالس في إشباع احتياجات الشباب وتنميتهم تنمية شاملة.

## ٣/٢/٢: تحليل الدراسات المرتبطة:

قام الباحث بمسح شامل للدراسات والبحوث التي أجريت في المجال الرياضي والمتعلقة بموضوع البحث من المصادر المتمثلة في رسائل الماجستير والدكتوراه وفي المجالات والدوريات العلمية ، وكذلك مؤتمرات كليات التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية والعالم العربي بالإضافة إلى مستخلصات رسائل الماجستير والدكتوراه الأجنبية ، وقد لاحظ الباحث أن البحوث والدراسات المرتبطة لم تتناول دور لجنة الشباب بمجلس الشعب بصورة واضحة ومباشرة ولذلك لجأ الباحث إلى هذه الدراسة لمعرفة ما تقوم به اللجنة من أعمال في الوقت الحاضر للتطوير من عملها في المستقبل.

وسوف يقوم الباحث فيما يلي بتحليل هذه الدراسات من حيث تاريخ إجرائها ومن حيث الهدف والمنهج المستخدم والعينة والأدوات المستخدمة ، وكذلك من حيث أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسات بهدف عرض أوجه الاستفادة منها في الدراسة الحالية.

### ■ من حيث تاريخ الإجراء:

أجريت الدراسات المرتبطة في المجال السياسي في الفترة من (١٩٨٤) حتى (٢٠٠١) حيث اشتملت هذه الدراسة على عدد (٧) دراسات عربية وعدد (٤) دراسات أجنبية ، ويتضح من تاريخ إجراء الدراسات أن الباحث اعتمد على أحدث الدراسات التي تم إجرائها في هذا المجال حتى عام (٢٠٠١) .

### ■ من حيث الهدف:

استهدفت الدراسات المرتبطة بإيجاد العلاقة بين الشباب والرياضة والمجال السياسي ، كما هدفت إلى معرفة مدى اهتمام المؤسسات السياسية بالشباب والرياضة.

فيما استهدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور لجنة الشباب بمجلس الشعب في ضوء ما هو كائن وما يجب أن يكون عليه هذا الدور في المستقبل للنهوض بالرياضة في جمهورية مصر العربية.

### ■ من حيث المنهج المستخدم:

اتفقت أغلب الدراسات المرتبطة في استخدام المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي.

### ■ من حيث العينة:

اتفقت الدراسات المرتبطة في اختيارها لعينة البحث حيث اعتمدت هذه الدراسات على القوى البشرية المؤثرة والموجودة في بعض التنظيمات السياسية ، إلا أنها اختلفت فيما بينها على اختيار العنصر البشري والمرتبط بطبيعة كل دراسة ، وقد أوضحت بعض الدراسات العدد الفعلي الذي تم تطبيق البحث عليه إلا أن بعض الدراسات لم توضح هذا العدد.

ولما كانت طبيعة الأبحاث الوصفية تحتاج كبر حجم عينة البحث فقد رأى الباحث ضرورة زيادة حجم العينة الأصلية للبحث الحالى حتى يمكن تحقيق الهدف من الدراسة الحالية وبالتالي إمكانية تعميم نتائجها بصورة فعلية.

لذا فقد قام الباحث بتطبيق موضوع البحث على عينة عشوائية بلغ مجموعها (١٢٤) فرداً ، والتي اشتملت على (٩) من أعضاء لجنة الشباب بمجلس الشعب ، (١٣) من القيادات العاملة بالمجلس القومى للرياضة ، (٨) من أعضاء مجلس إدارة اللجنة الاولمبية المصرية ، (٥٥) من رؤساء ومديرين الاتحادات الرياضية الاولمبية وغير الاولمبية ، (٣٩) من رؤساء - مديرين عموم - مديرين النشاط الرياضى) بالأندية الرياضية الكبرى.

#### ▪ من حيث الأدوات المستخدمة:

اختلفت الدراسات المرتبطة فى نوعية الأدوات المستخدمة إلا أنها اتفقت فى استخدام الأدوات المرتبطة بطبيعة الأبحاث الوصفية من استمارات الاستبيان ، المقابلة الشخصية ، الملاحظة ، تحليل الوثائق ، فقد قام الباحث فى دراسته بتصميم استمارة استبيان وتم تطبيقها بعد إجراء المعاملات العلمية من صدق وثبات للاستمارة.

#### ▪ من حيث أهم النتائج:

تناولت الدراسات المرتبطة العديد من النتائج الهامة نتيجة ، وقد أسفرت أهم نتائج هذه الدراسات عما يلى:

- تؤثر التنشئة الاجتماعية للشباب على مشاركتهم فى المجال السياسى.
- التربية السياسية ليست مجالاً مستحدثاً.
- تفوق البلاد الأخرى عن مصر فى مجال التربية السياسية للشباب.
- المعرفة السياسية لها علاقة كبيرة بدرجة المؤهلات العلمية.
- هناك علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية.
- فاعلية الأحزاب السياسية فى مصر ضعيفة.
- العلاقة غير الواضحة بين الأحزاب السياسية والجهاز المسئول عن رعاية الشباب والتعليم فى مصر.
- عدم وجود رعاية مناسبة للشباب فيما يتعلق بمشاكله مما يفقده الحيوية والرغبة فى التجريب والمغامرة.
- عدم وجود سياسة واضحة ببرامج الأحزاب السياسية فى كيفية استغلال وقت الفراغ.

#### ٤/٢/٢: أوجه الاستفادة من الدراسات المرتبطة:

من خلال الدراسات السابقة تمكن الباحث من الاستفادة من تلك البحوث والدراسات فى إعداد محتوى الإطار النظرى لموضوع الدراسة الحالية وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات وكذلك تصميم الاستبيان الخاص بموضوع البحث وتحديد العينة والمنهج الإحصائي الذى يتناسب وطبيعة هذه الدراسة.

كما تمكن الباحث من خلال التحليل والدراسة ملاحظة أن البحوث السابقة لم تتناول دور لجنة الشباب بمجلس الشعب بصورة واضحة ومباشرة.

وأيضاً تمكن الباحث من صياغة الاستنتاجات والتوصيات من خلال الاطلاع مرة أخرى على ما وصلت اليه الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

لذا قد تكون الدراسة الحالية إضافة جديدة فى مجال الإدارة الرياضية وذلك لما سوف تقوم به هذه الدراسة من التعرف على الدور التشريعى والرقابى للجنة الشباب بمجلس الشعب ، مستفيداً من الإطار النظرى المرجعى وآراء ومقترحات المتخصصين فى مجال الإدارة الرياضية.